



أثر خصائص لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات

(دراسة تطبيقية)

إعداد

د. محمد حارس محمد طه أبو الخير

مدرس المحاسبة، المعهد العالي للحاسبات والمعلومات وتكنولوجيا الإدارة بطنطا

mhmedhares73@gmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد السادس - العدد الأول - الجزء الثاني - يناير ٢٠٢٥

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

أبو الخير، محمد حارس محمد طه (٢٠٢٥). أثر خصائص لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٦ (١) ج ٢، ١٦١-٢٠٥.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

أثر خصائص لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير

المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات

(دراسة تطبيقية)

د. محمد حارس محمد طه أبو الخير

المخلص:

تعد الدراسة الحالية بمثابة إضافة علمية لأدبيات الفكر المحاسبي من خلال تقديمها أدلة جديدة في بيئة الأعمال المصرية حول أثر خصائص لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات .

الهدف: قياس أثر خصائص لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات .

التصميم والمنهجية: اعتمد الباحث على أسلوب تحليل المحتوى في فحص التقارير المالية لعينة مكونة من (٥٨) شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من (٢٠١٧-٢٠٢٣) ، وقد بلغت مشاهدات العينة ٣٠٥ مشاهدة بغرض اختبار فروض البحث .

النتائج والتوصيات: تشير النتائج إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لتوقيت إصدار تقرير المراجعة على الكفاءة الاستثمارية في ضوء خصائص لجنة المراجعة ويشير ذلك إلى قبول فروض البحث حيث نص **الفرض الأول** على "يؤثر توقيت إصدار تقرير المراجعة على الكفاءة الاستثمارية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية" ، **والفرض الثاني:** "تؤثر خصائص لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات" ، وإستناداً إلى ذلك أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات كان أهمها : توعية مجالس إدارات الشركات بأهمية الكفاءة الاستثمارية والعمل الدائم نحو الوقوف على المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على تلك الكفاءة ، كما أوصت الدراسة بزيادة عدد الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة للرفع من كفاءة وفعالية عمل اللجنة ، والعمل على وضع تعريف محدد للخبرة المالية لدى أعضاء اللجنة لما له تأثير على تفعيل أعمال اللجنة وإرساء قواعد الحوكمة .

الأصالة والإضافة العلمية: يُعد البحث من الدراسات العربية الهامة التي تناولت أثر خصائص لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات ، بالإضافة إلى تقديم دليل تطبيقي من البيئة المصرية في ضوء اهتمامات الجهات المعنية ، وهو ما قد يساهم في دعم وتعزيز رؤية المحاسبة والمراجعة في هذا الشأن .

الكلمات المفتاحية: خصائص لجنة المراجعة - توقيت إصدار تقرير المراجعة - الكفاءة الاستثمارية.

مقدمة:

أصبحت المعلومات في الوقت الراهن العمود الفقري التي تعتمد عليها الشركات في بناء استراتيجياتها المستقبلية، وتعد التقارير المالية أحد أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها أصحاب المصالح في اتخاذ قراراتهم والتأكد من سلامة توقعاتهم عن الفترات المالية السابقة والتنبؤ بالأحداث المستقبلية، ويتعرض مفهوم جودة المعلومات المحاسبية في أذهان مستخدميها للكثير من التحديات ومدى قدرة تلك المعلومات في تلبية احتياجات مستخدميها وتوافرها في الوقت المناسب في إطار الالتزام بالمعايير الحاكمة لاعدادها سواء قانونية او محاسبية.

ونظراً لأن خاصية التوقيت المناسب لإتاحة المعلومات تعد في الوقت الحالي من أهم معايير الحكم على جودة المعلومات المحاسبية فقد تعالت الأصوات في الفترة الأخيرة للبحث عن العوامل المؤثرة على فترة عملية المراجعة وأثرها على توقيت إصدار التقارير المالية السنوية بما ينعكس على قرارات المستثمرين والكفاءة الاستثمارية للشركة، وذلك على اعتبار أن فترة التأخر في إصدار التقارير المالية تتأثر بشكل مباشر بفترة انتهاء مراجع الحسابات من أعمال المراجعة، وقد أكدت الكثير من الدراسات (Khoufi & Khoufi, 2018; Kim & Son, 2014) على أن هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على توقيت إصدار التقارير المالية.

وتعتبر لجان المراجعة من المفاهيم الحديثة التي تحظى باهتمام العديد من الدول، كما توصي العديد من المنظمات المهنية بإعطاء تلك اللجنة عناية فائقة كأحد آليات الحوكمة وذلك نظراً للدور التي تقوم به في مراجعة عملية إعداد التقارير المالية والتأكد من مصداقيتها وكذلك دعم استقلالية عملية المراجعة، وقد أشارت دراسة (علي وآخرون، ٢٠١٧) إلى أن لجنة المراجعة تعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة ومراقب الحسابات كما أن نجاح هذه اللجنة في مساعدة مراقب الحسابات الخارجي في أداء مهامه بنجاح وإصدار تقريره في الوقت المناسب يتطلب توافر مجموعة من الخصائص في أعضاء تلك اللجنة تمكنهم من أداء أعمالهم بكفاءة وفعالية مما ينعكس على الكفاءة الاستثمارية للشركة، ولعل أهم هذه الخصائص أن يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بالاستقلالية، وأن يتوافر لديهم التأهيل العلمي والخبرة المهنية المناسبة، وأن يجتمع أعضاء لجنة المراجعة بصورة متكررة تمكنهم من تقييم مجريات الأمور في الشركة.

وانطلاقاً مما سبق وفي ظل قضية إتاحة المعلومات في التوقيت المناسب للحفاظ على جودتها وقيمتها من خلال إصدار تقرير مراقب الحسابات في التوقيت المناسب مما ينعكس على الكفاءة الاستثمارية للشركة جاءت المساهمة المحاسبية لهذا البحث من خلال الوقوف على دراسة أثر دور خصائص لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركة.

مشكلة البحث :

يمثل اصدار تقرير المراجعة أمراً من الأمور الهامة التي قد تتسبب في إحداث الكثير من التوتر داخل أسواق المال حول مصداقية البيانات بالتقارير المالية المنشورة ومن ثم سمعة الشركة (Aldoseri et al.,2021) ، ولقد أكدت العديد من الدراسات (Habib & Huang,2019; الطحان ونخال ، ٢٠٢٠) على أن للمستثمرين وكافة اصحاب المصالح رد فعل سلبي على تأخر تقرير المراجعة حيث ينتابهم الكثير من المخاوف حول الخطر المحتمل لانهايار اسعار الأسهم وتراجع القيمة السوقية للشركة ، هذا بالإضافة إلى زيادة عدم تجانس توقعات المستثمرين حول انحراف توزيعات الأسهم عن معدلاتها الطبيعية ، مما يضطر المستثمرين إلى البحث عن مصادر معلومات بديلة لبناء قراراتهم الاستثمارية ، وتشير فترة إصدار تقرير المراجعة (Audit Daily) إلى الفترة الزمنية بين تاريخ نهاية السنة المالية للشركة وتاريخ إصدار تقرير المراجعة .

وفي سياق متصل فإن إدارات الشركات تسعى بشكل دائم إلى تنفيذ استراتيجياتها الاستثمارية بهدف الحفاظ على ثروة الملاك وتنميتها ، الأمر الذي يترتب عليه ترجمة هذه الاستراتيجيات في صورة مشروعات عالية الكفاءة الاستثمارية ، والجدير بالذكر أن الكفاءة الاستثمارية يقصد بها مدى قدرة الشركة على اتخاذ مجموعة من القرارات الرشيدة للحفاظ على استمرارية الشركة وتعظيم ثروات المساهمين من خلال الاستغلال الأمثل لكافة الفرص الاستثمارية بهدف تحقيق أكبر قدر من العوائد ، ولقد نال مفهوم الكفاءة الاستثمارية اهتمام الكثير من الباحثين وممارسي مهنة المحاسبة والمراجعة في الآونة الأخيرة ، حيث ازدادت الجهود البحثية نحو تفعيل أدوات الكفاءة الاستثمارية للشركات والحد من جميع السبل التي يمكن ان تعوق تحقيق تلك الكفاءة وخاصة فيما يتعلق بالتأثير المحتمل على توقيت إصدار تقرير المراجعة (محمد ، ٢٠٢١).

وفي ذات الإطار فإن أحد التطورات الحديثة التي تناولها علم المراجعة في مجال فترة إصدار تقرير المراجعة هو الأخذ في الاعتبار دور مجموعة الأطراف المكونة لحوكمة الشركات ومدى تأثيرها على فترة إصدار تقرير المراجعة ، ولقد أكدت دراسة (Abernathy et al.,2021) على أن لجنة المراجعة يمكن أن تلعب دوراً محورياً على فترة إصدار التقرير من خلال بعض الخصائص والمتغيرات التي يمكن أن يتمتع بها أعضاء لجنة المراجعة حيث أن تلك الخصائص يمكن أن تلعب دوراً هاماً في خفض الفترة الزمنية لإصدار تقرير المراجعة بناء على خفض مستوى التحريفات الهامة في التقارير المالية ، وبالتبعية خفض مستوى اختبارات المراجعة التي يقوم بها فريق المراجعة الخارجية مما يؤدي إلى خفض فترة إصدار تقرير المراجعة.

وانطلاقاً مما تقدم انطلقت الفكرة البحثية حول تفسير العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وفترة إصدار تقرير مراجع الحسابات والكفاءة الاستثمارية للشركات وذلك من خلال نظرية الوكالة باعتبار أن دور لجنة المراجعة الرئيسي هو الرقابة على الشركة نيابة عن المساهمين لتقليل صراع الوكالة ، ونظرية الاعتماد على الموارد باعتبار أن الموارد المتاحة تخضع لعنصر الرقابة من قبل لجنة المراجعة.

وبمراجعة الأدب المحاسبي في هذا الشأن وجد الباحث أن هناك اهتمام بالغ في الآونة الأخيرة بمدى تأثير خصائص لجنة المراجعة على الكثير من المتغيرات الاقتصادية داخل الشركة وخاصة فيما يتعلق بتوقيت إصدار تقرير المراجعة ، كما وجد الباحث أن هناك اهتمام كبير بالكفاءة الاستثمارية للشركات وتأثيرها البالغ على استمرارية تلك الشركات ، من هذا المنطلق جاءت فكرة البحث لدراسة أثر خصائص لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركة ، وبناء على ما سبق يحاول الباحث في هذا البحث الإجابة على التساولين التاليين:

- ١- ما هو تأثير توقيت إصدار تقرير المراجعة على الكفاءة الاستثمارية للشركات في بيئة الأعمال المصرية؟
- ٢- ما هو تأثير خصائص لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات في بيئة الأعمال المصرية؟

أهداف البحث :

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في قياس أثر خصائص لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات ، وينبثق من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- ١- قياس أثر توقيت إصدار تقرير المراجعة على الكفاءة الاستثمارية للشركات في بيئة الأعمال المصرية.
- ٢- قياس أثر خصائص لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات في بيئة الأعمال المصرية .

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من تناوله لقضية بحثية حيوية ومعاصرة وهي الدور التأثيري لتوقيت إصدار تقرير المراجعة على الكفاءة الاستثمارية للشركات في ضوء خصائص لجنة المراجعة، ومن ثم تتمثل أهمية البحث في:

أولاً: الأهمية العلمية:

- ١- مواكبة التطورات الحديثة في مجال البحوث المحاسبية التي تركز اهتمام الباحثين والأوساط المهنية على أهمية لتوقيت إصدار تقرير المراجعة على الكفاءة الاستثمارية للشركات في ضوء خصائص لجنة المراجعة.
- ٢- تمثل الدراسة في حدود علم الباحث أول دراسة تقوم بفحص العلاقة السابقة بشكل متكامل في بيئة الأعمال المصرية .
- ٣- يأمل الباحث في أن تكون نتائج هذا البحث محل اهتمام مديري الشركات والهيئات التنظيمية والمستثمرين وأصحاب المصالح ومكاتب المراجعة، بما يدعم أداء لجنة المراجعة ودورها في إرساء الكفاءة الاستثمارية من خلال التوقيت المناسب لإصدار تقرير المراجعة في بيئة الأعمال المصرية .

ثانياً: الأهمية العملية:

١- تقديم دليل تطبيقي على الدور التأثيري لتوقيت إصدار تقرير المراجعة على الكفاءة الاستثمارية للشركات في ضوء خصائص لجنة المراجعة .

نطاق ومجال البحث :

١- وفقاً لأهداف البحث ومشكلته سيقترن البحث على فحص مجموعة من خصائص لجنة المراجعة والتي تتمثل في : استقلالية لجنة المراجعة ، الخبرة المالية أو المحاسبية للجنة المراجعة ، وحجم لجنة المراجعة .

٢- سوف يتم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات غير المالية فقط والمسجلة في سوق الأوراق المالية والمدرجة في المؤشر المصري EGX 100

٣- تقتصر فترة البحث على السنوات من عام ٢٠١٧ – ٢٠٢٣ .

خطة البحث :

انطلاقاً من أهمية البحث وتحقيقاً لأهدافه، وفي ضوء مشكلته وحدوده فإن البحث سوف يستكمل – بعد عرض الإطار العام للبحث - على النحو التالي:-

المحور الأول : مفهوم وأهداف وخصائص لجنة المراجعة.

المحور الثاني : توقيت إصدار تقرير المراجعة (المفهوم – الأهمية – العوامل المؤثرة).

المحور الثالث : مفهوم ومحددات وأدوات قياس الكفاءة الاستثمارية للشركات .

المحور الرابع : تحليل أدبيات الدراسة .

المحور الخامس : العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات في ضوء خصائص لجنة المراجعة.

المحور السادس : الدراسة التطبيقية .

النتائج والتوصيات والتوجهات المستقبلية للبحث .

قائمة المراجع .

المحور الأول : مفهوم وأهداف وخصائص لجنة المراجعة.

١/١ المفهوم :

يختلف مفهوم لجنة المراجعة حسب الهدف من تشكيلها والوظائف والمسؤوليات المكلفة بها ، حيث اتفقت دراسة كل من (Abad & Bravo, 2018; Madi, 2014) على أنها لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة ، وتتشكل من مجموعة من الأعضاء غير التنفيذيين ممن يتمتعون بالخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة ، وتعمل على زيادة وتدعيم الثقة في القوائم المالية للشركة وتكون مسؤولة عن الإشراف على التقارير المالية والتنسيق مع وظائف المراجعة الداخلية والخارجية ، علاوة على ضبط جودة التقارير المالية والتأكد من فعاليتها وملاءمتها لمستخدميها ، والمساهمة في دعم استقلالية مراقب الحسابات ، والعمل على دعم استقلالية المراجع الداخلي حتى لا تتأثر قراراته بقرارات مجلس إدارة الشركة ، هذا بالإضافة إلى التأكد من سلامة هيكل الرقابة الداخلية وكفائته بالشركة .

وفي ذات الإطار فقد إتفقت دراسة كل من (Brenman & Kirwan, 2016; مطوع ، ٢٠١٩؛ نويجي ، ٢٠١٧) على أن لجنة المراجعة تعد أحد آليات حوكمة الشركات وهي لجنة فرعية منبثقة من مجلس الإدارة ، وتتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين كحد أدنى ويكون الحد الأقصى حسب حجم الشركة وطبيعة نشاطها على أن يتوافر باللجنة خبرات مالية ومحاسبية وقانونية ومعرفة بطبيعة نشاط الشركة ، وتعقد اللجنة اجتماعاتها أربع مرات على الأقل سنوياً ، وتهدف اللجنة إلى مساعدة مجلس الإدارة على أداء مسؤولياته والتأكد من سلامة هيكل الرقابة الداخلية وتنفيذه ودعم استقلال ومتابعة المراجع الداخلي والخارجي وضبط جودة التقارير المالية ، كما يجب أن يتوافر للجنة المراجعة كافة السلطات والصلاحيات التي تمكن أعضائها من أداء مهامهم ومسئولياتهم على الوجه الأمثل .

وفي سياق متصل فقد قامت دراسة (Leennox, 2022) بالتأكيد على الدور الهام التي تقوم به لجنة المراجعة كمدخل لتدعيم المراجعة الداخلية وزيادة فعاليتها في كشف الأخطاء والغش ، حيث أن تلك اللجنة تمثل تطوراً حقيقياً لعمليات المراجعة والتي تساهم في تحقيق جودة الأداء التشغيلي لمنظمات الأعمال ، علاوة على لجوء المساهمون على الإعتماد على لجان المراجعة للحد من السلوك الانتهازي للمديرين بتحقيق منافع خاصة ، علاوة على مراقبة الإدارة التنفيذية العليا .

وفي ضوء ما سبق يرى الباحث أن لجان المراجعة تمثل أحد الآليات الفاعلة لحوكمة الشركات ، وتتألف من مجموعة من الأعضاء غير التنفيذيين ممن يمتلكون المهارات والخبرات المالية وذلك بحد أدنى ثلاثة أعضاء كشرط لتوافق تشكيل تلك اللجان مع دليل قواعد حوكمة الشركات المصري (الإصدار الثاني ، ٢٠١١ ؛ الإصدار الثالث ، ٢٠١٦) .

١/٢ الأهداف :

تعتبر لجان المراجعة من آليات الحوكمة التي تساعد في الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح والتأكيد على مصداقية كافة المعلومات المالية وغير المالية والإفصاح عن جميع المعلومات لجميع الأطراف ذات الصلة والتي من شأنها أن تؤثر على سمعة المنظمة وإقامة علاقات طيبة بين الشركة والمجتمع ، وكذلك تحقيق ميزة تنافسية .

وفي هذا الإطار فقد أكدت دراسة كل من (Brennan & Kirwan, 2016; Malik, 2014) على أن لجنة المراجعة تساهم في إمداد مجلس الإدارة بالتوصيات اللازمة حيث تتحمل تلك اللجنة مهمة جعل المجلس على علم بشكل صحيح بأداء الشركة مما يرشد وقت المجلس من خلال البعد عن تفاصيل الموضوعات التي سبق أن بحثتها لجنة المراجعة وبذلك تمثل لجنة المراجعة إضافة وتدعيم لمجلس الإدارة للقيام بواجباته ، ولقد أشارت دراسة (Khlif & Samaha, 2016) إلى أن الأهداف الرئيسية للجنة المراجعة تكمن في أربع مسؤوليات رئيسية هي تقييم كفاءة وفاعلية هيكل الرقابة الداخلية ، إدارة المخاطر ، دعم وظيفة المراجعة الداخلية ، الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية ، ودعم استقلال مراقب الحسابات .

وفيما يتعلق بتقييم كفاءة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية فقد توصلت دراسة كل من (Khlif & Samaha, 2016; Almaqoushi & Powell, 2017) إلى أن قيام لجنة المراجعة بالتحقق من سلامة هيكل الرقابة الداخلية وفاعلية تنفيذه ثم تقديم التوصيات التي من شأنها تفعيل هذا الهيكل وتطويره إلى مجلس الإدارة ، يعد من الأهداف الرئيسية للجنة المراجعة ، وذلك بما يضمن تحقيق أهداف الشركة وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين .

وبشأن دور لجنة المراجعة في إدارة المخاطر فإن تلك اللجنة تلعب دوراً حيوياً في إدارة المخاطر داخل أي شركة ، حيث تساهم هذه اللجنة في تعزيز الرقابة والإشراف على العمليات المالية والإدارية لضمان تحقيق الأهداف التنظيمية بشكل فعال ومستدام ، كما تقوم اللجنة بتحديد وتقييم المخاطر ، مساعدة الإدارة في تحديد وتقييم المخاطر المحتملة التي قد تواجه المنظمة ، وضمان أن تكون عمليات تقييم المخاطر شاملة ومستمرة لتغطي جميع الجوانب الوظيفية للمنظمة.

وفيما يتعلق بدور لجنة المراجعة في دعم وظيفة المراجعة الداخلية فقد أشارت دراسة (صالح وآخرون ، ٢٠٢٢) إلى أن لجنة المراجعة تقوم بمتابعة أنشطة ومهام المراجع الداخلي ، وإقامة قناة إتصال مباشرة بينه وبين لجنة المراجعة وتلقي توصياته وتوفير الموارد اللازمة له وحل المشاكل والخلافات التي قد تنشأ بينه وبين الإدارة ، كما تتلقى لجنة المراجعة تقارير المراجعة الداخلية والعمل على توفير بيئة تنظيمية مناسبة لممارسة عمل المراجع الداخلي بحيادية وموضوعية .

وبشأن الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية فقد أكدت دراسة (Tuan & Tarihi, 2016) على أن لجنة المراجعة تقوم بفحص التقارير المالية للشركة ودراسة السياسات والطرق المحاسبية للحد من حالات الغش والتصرفات غير القانونية في التقارير المالية والعمل على دعم الثقة في التقارير المالية وزيادة جودتها ومصداقيتها .

وفيما يتعلق بدعم استقلال مراقب الحسابات فقد إتفقت دراسة كل من (Suarez et al., 2014; Brennan & Kirwan, 2016; Malik, 2013) على أن لجنة المراجعة تقوم بطرح التوصية بتعيين وتحديد تعيين مدة مراقب الحسابات وتحديد أتعابه ، ودراسة مدى ملائمته لتنفيذ المهام الموكلة إليه من قبل الجمعية العمومية ، ومتابعة تقارير مراقب الحسابات ، وتقرير مدى إستجابة الإدارة له ، كما تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن عملية تدوير مراقب الحسابات قد تمت وفقاً للمتطلبات القانونية واللائحة المعتمدة .

وفي إطار ما تقدم يؤكد الباحث على أن نجاح لجنة المراجعة في تحقيق أهدافها وتنفيذ مهامها بدقة ونجاح ينطوي على ما جاء من المسؤوليات السابقة والتي قد تختلف من نشاط إلى آخر طبقاً لرؤية اللجنة ولكن في النهاية يمكن القول أن تلك المسؤوليات تمثل الركيزة الأساسية لأهداف عمل لجنة المراجعة .

١/٣ الخصائص :

يعد نجاح لجان المراجعة من الأمور الهامة التي تمثل قيمة مضافة للشركة الموجود بها تلك اللجنة ، ولكن ذلك مشروط بوجود مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوفر في لجان المراجعة حتى يمكنها أداء مهامها ومسئوليتها ، ويمكن عرض تلك الخصائص على النحو التالي :

١/٣/١ استقلالية أعضاء لجان المراجعة :

تعد استقلالية أعضاء لجنة المراجعة من أهم الخصائص الواجب توافرها في أعضاء اللجنة للقيام بمهامها وتحقيق أهدافها بحيادية ودون تحيز ، وقد عرفت بورصة الأوراق المالية العضو المستقل للجنة المراجعة بأنه ذلك العضو الذي ليس لديه أي علاقة قد تؤثر على قراراته وأحكامه عند القيام بمهامه (الشواربي ، ٢٠١٨) ، كما أن توافر الاستقلالية في لجنة المراجعة تساهم بشكل كبير في الحد من تلاعب الإدارة بالإرباح مما ينعكس بالإيجاب على التقرير المالي ، والجدير بالذكر أن استقلال لجنة المراجعة يساهم بشكل كبير في تنفيذ الخطط والسياسات الموضوعية من قبل اللجنة ، وذلك نظراً لأن فقدان اللجنة لاستقلاليتها من شأنه أن يؤثر على فاعلية تلك اللجنة وعدم قدرتها على حل المشكلات بشكل جذري وخاصة تلك المشكلات التي قد تنشأ بين مراقب الحسابات والإدارة ، ولتحقيق ميزة الاستقلالية يجب أن يكون هناك مجموعة من الضوابط تتمثل في الآتي : (Chou & Buchdadi, 2019)

- يجب ألا يكون أحد أعضاء اللجنة من موظفي الشركة أو أحد الفروع التابعة للشركة .
- عدم حصول أي عضو من أعضاء اللجنة على أي مكافآت إضافية بخلاف المكافآت المقررة لأعضاء اللجنة .
- عدم وجود أي روابط عائلية لأعضاء اللجنة مع أعضاء مجلس الإدارة .
- يجب ألا يكون مديراً تنفيذياً في إحدى الشركات التي لها علاقة تجارية مع الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها .

وفي إطار ما تقدم يرى الباحث أن توافر صفة الاستقلالية في لجنة المراجعة يعد من الأمور الهامة التي تساعد تلك اللجنة في أداء مهامها بفعالية ، وذلك نظراً لأن تلك الصفة تعد مؤشراً لتحرر اللجنة من أي ضغوط وقيود قد تمارس عليها من قبل إدارة المنظمة ، علاوة على إنعكاس تلك الصفة بشكل طردي إيجابي على استقلالية المراجع الخارجي وجودة عملية المراجعة ودعم فاعلية الحوكمة .

١/٣/٢ الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة :

إن خاصية الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة تعد من الخصائص الهامة التي يجب أن تتوفر لدى أعضاء اللجنة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة بدقة ونجاح ، وتتمثل تلك الخبرة في التعرف على طبيعة ونشاط الشركة التي تساعد أعضاء اللجنة على تنفيذ المهام التي تسند إليهم والتي تستلزم توافر تلك المعرفة والخبرة ، هذا وقد إشتراط قانون (SOX) توافر بعض الشروط الواجب توافرها في عضو لجنة المراجعة : (Salehi, M., & Shirazi, M, 2016)

- أن يكون لديه معرفة جيدة بالمباديء المحاسبية المتعارف عليها وإعداد القوائم المالية .
- أن يتمتع بالخبرة في عملية المراجعة التي يؤديها المراجع الخارجي .
- الإلمام بمهام ومسئوليات لجنة المراجعة .
- أن يكون عضو اللجنة حاصل على شهادة علمية في المحاسبة والمراجعة .

ويرى الباحث أن عنصر إلمام أعضاء لجنة المراجعة بالخبرة المحاسبية والمالية يمكن تلك اللجنة من القيام بفاعلية الدور الرئيسي لها وذلك نظراً لإعتماد الكثير من القضايا المحاسبية على التقدير الشخصي والذي يعتمد على الخبرة الجيدة في مجال عمل طبيعة الشركة بصفة عامة والخبرة المحاسبية بصفة خاصة ، وتمتد الخبرة الذاتية لأعضاء لجنة المراجعة في توفير قواعد موضوعية لإدارة مصادر البيانات مع مراعاة التحديث المستمر لتلك القواعد للحصول على معلومات صحيحة ومنطقية في التوقيت المناسب .

١/٣/٣ حجم لجان المراجعة :

أكدت دراسة (Gabriela, 2014; نويجي، ٢٠١٧) على أن حجم لجنة المراجعة يعد من الخصائص الأساسية التي قد تؤثر في كفاءة مهام تلك اللجنة وذلك نظراً لأن حجم لجنة المراجعة يجب أن يكون مناسباً وكافياً بشكل يتيح توافر خبرات ومهارات وقيادات باللجنة وتبادل هذه الخبرات ليحقق في النهاية كفاءة وفعالية لجان المراجعة ولا بد أن يكون عدد أعضاء لجنة المراجعة فردي لحسم مسألة التصويت داخل اللجنة وأن يكون عدد أعضاء اللجنة مناسباً ليس أقل مما يجب حتى لا يتسبب هذا في عجز لجنة المراجعة عن قيامها بمهامها وفي نفس الوقت ليس أكثر مما يجب حتى يتسبب في وجود تباين في الآراء وصعوبة التوصل إلى توافق داخل اللجنة سواء عند المناقشة أو إبداء التوصيات .

ويتفق الباحث مع ما جاء بالدراسات السابقة وذلك نظراً لأنه من المؤكد عند توافق عدد أعضاء اللجنة لحجم المهام المطلوبة يمكن أن يسهل من عملية اتخاذ القرارات بشكل كبير ، هذا بالإضافة إلى التوصل إلى آراء تحمل في طياتها صفة الموضوعية نظراً لفرديّة أعضاء تلك اللجنة .

١/٣/٤ عدد اجتماعات لجنة المراجعة :

بعد أن توافر لدى لجنة المراجعة خصائص الاستقلال والخبرة المالية والمحاسبية والعدد الملائم من الأعضاء لا بد أن تقوم اللجنة بعمل اجتماعات دورية لا تقل عن أربعة اجتماعات سنوية ، ويكون إعداد الاجتماعات من مهمة أمانة اللجنة (وتكون ملحقّة بأمانة مجلس الإدارة) وفقاً لمهام اللجنة وتوزيعها الزمني وإعتمادها من رئيس اللجنة ، ويتم تكليف أمين السر للقيام بأعمال أمانة سر اللجنة ليثبت ما دار في اللجنة من مناقشات وما إنتهت إليه من توصيات وما إتخذ من إجراءات ، وذلك في حضور كل من المراجع الداخلي ومراقب الحسابات لمناقشة المشاكل التي تواجه كلا منهما في حالة الضرورة .

ويرى الباحث أن عدد اجتماعات اللجنة يتوقف على حجم المنظمة وظروف عمل اللجنة وفي حالة كبر حجم المنظمة ينتج عنه زيادة عمل اللجنة وعقد مزيد من الاجتماعات بالإضافة إلى الإعداد الجيد والكافي لهذه الاجتماعات لإضفاء المزيد من الفاعلية لتلك اللجنة .

المحور الثاني : توقيت اصدار تقرير المراجعة (المفهوم – الأهمية – العوامل المؤثرة).

تعد خاصية التوقيت المناسب لإتاحة المعلومات من أهم معايير الحكم على جودة المعلومات المحاسبية في الوقت الراهن ، ولقد تعددت الدراسات التي تناولت هذا الشأن (Moghaddam at al., 2020; Menshawy et al., 2021) وخاصة في الدول المتقدمة وذلك للوقوف على العوامل المؤثرة على الفترة المستغرقة في عملية المراجعة وأثرها على تأخر إصدار التقارير المالية السنوية ، وذلك على اعتبار أن فترة التأخر في إصدار التقارير المالية ترجع في المقام الأول إلى التأخر في إنتهاء مراقب الحسابات من أعمال المراجعة ، وإنطلاقاً من ذلك سوف يقوم الباحث بتناول هذا المحور على النحو التالي :

٢/١ المفهوم :

إن التوقيت المناسب لإصدار تقرير المراجعة يعد من المتطلبات الرئيسية لكافة المستخدمين واصحاب المصالح بهدف ترشيد قراراتهم ، وتمثل فترة إصدار تقرير المراجعة (ARL) Audit Report Late تلك الفترة التي يمكن تقديرها ما بين إنتهاء مراقب الحسابات لأعمال المراجعة حتى إصدار تقريره ، والجدير بالذكر أن تأخير إصدار القوائم المالية يمكن أن يؤدي إلى فجوة معلومات كبيرة والتي بدورها تتسبب في تعرض الشركات للعقوبات والدعاوي القضائية (Juwita et al., 2020 ؛ الوكيل ، ٢٠٢٠) ، وقد أدى وجود فجوة زمنية بين تاريخ إنتهاء السنة المالية للشركات وتاريخ الإفصاح عن تقاريرها المالية إلى زيادة الاهتمام بتوقيت إصدار تقرير المراجعة وتحديد العوامل المؤثرة على تأخير إصدار ذلك التقرير وقد تناولت العديد من الدراسات مفهوم تأخير إصدار تقرير المراجعة حيث عرفها البعض (Boshoff & Wesson, 2019) بأنها الفاصل الزمني أو عدد الأيام من تاريخ نهاية السنة المالية للشركة وحتى تاريخ توقيع المراجع على تقرير المراجعة ، بينما تناولته دراسة (Pizzini et al., 2015) بشكل يقسم إلى فترتين .

تتمثل **الفترة الأولى** : في الفترة ما بين تاريخ إنتهاء السنة المالية للشركة وحتى تاريخ إعتدال مراقب الحسابات للقوائم المالية وإصدار تقرير المراجعة وغالباً ما يعكس هذا الفرق الوقت المطلوب لإنجاز مهام المراجعة ويكون المسئول عنها والمتحكم فيها هو مراقب الحسابات وبالتالي تقع مسؤولية التأخير على عاتق مراقب الحسابات لأنها تتعلق بالفترة التي يقضيها مراقب الحسابات في عملية المراجعة ولذلك يطلق عليها إصطلاحاً بفترة تأخير المراجعة ، بينما تتمثل **الفترة الثانية** : في الفترة ما بين تاريخ إعتدال مراقب الحسابات للقوائم المالية وحتى تاريخ نشر وإتاحة تلك القوائم لمستخدميها وهذه الفترة تتحكم فيها إدارة الشركة ويطلق عليها إصطلاحاً بالفترة البيئية (الصيرفي ، ٢٠١٧ ، مطاوع ، ٢٠١٩)

٢/٢ الأهمية :

أكدت دراسة كل من (السيد ، ٢٠١٨ ، Hassan, 2016) على أن أهمية توقيت إصدار تقرير المراجعة ترجع إلى أنها تعد أحد العوامل المؤثرة على توقيت إصدار ونشر التقارير المالية ، حيث لا يمكن الإفصاح عن التقارير المالية إلا بعد توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة ، وبالتالي يؤدي إنخفاض فترة تأخير إصدار تقرير المراجعة إلى الحد من عدم تماثل المعلومات بين معدي ومستخدمي التقارير المالية وإنخفاض حالة عدم التأكد عند إتخاذ القرارات ، وزيادة كفاءة المعلومات المتاحة لدى المستخدمين ، وذلك نتيجة اعتماد المستثمرين على الإعلان عن الأرباح في أقرب وقت ممكن وتحسين أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية والحد من ظاهرة إنتشار الشائعات .

والجدير بالذكر أن دراسة (الوكيل ، ٢٠٢٠) قد أشارت إلى أن أهمية توقيت إصدار تقرير المراجعة دفع الكثير من الجهات التنظيمية المسئولة عن تحليل أسواق رأس المال على المستوى الدولي نحو إصدار مجموعة من القواعد والتشريعات الخاصة التي تتضمن تحديد الوقت المتعلق بإصدار التقارير المالية

المعتمدة من قبل مراقبي الحسابات ، حيث قامت الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية بإصدار قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية من خلال المادة رقم (٤٦) من قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته والتي تطلبت ضرورة قيام الشركات المقيدة أوراقها المالية بالبورصة موافاة الهيئة والبورصة بنسخة من القوائم المالية السنوية الصادرة من مجلس إدارة الشركة مرفقا بها تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات على أن يكون ذلك قبل بداية جلسة التداول للتاريخ المدون بتقرير مراقب الحسابات على أن يتم إعداد القوائم المالية السنوية وإعتمادها من الجمعية العامة للشركة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية (الهيئة العامة للرقابة المالية ، ٢٠١٩) .

كما قامت هيئة السوق المالية السعودية بإصدار قرار يقضي بأن تقوم الشركات بالإعلان عن قوائمها المالية السنوية فور إعتمادها ، وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من نهاية الفترة المالية السنوية التي تشملها تلك القوائم (هيئة السوق المالية السعودية ، ٢٠١٦) ، كما أصدرت لجنة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) قواعد بتحديد فترة تقديم التقارير المالية السنوية للشركات الأمريكية في مدة لا تتجاوز ٦٠ يوم بعد أن كانت ٩٠ يوم (SEC, 2013; Azizan, 2019)

٢/٣ العوامل المؤثرة :

يمكن تقسيم أسباب تأخر إصدار التقارير المالية للشركات نتيجة تأخر إصدار تقرير مراقب الحسابات إلى مجموعة من العوامل تكمن في الآتي :

٢/٣/١ عوامل مرتبطة بخصائص عملاء المراجعة :

حيث أكدت دراسة كل من (Doa & Pham, 2018; مطاوع ، ٢٠١٩) على أن الشركات الأكبر حجماً أكثر تأخيراً في إصدار تقاريرها المالية عن تلك الشركات الأصغر حجماً ، حيث أشارت تلك الدراسات إلى انه كلما تعقدت عمليات عميل المراجعة نتيجة زيادة عدد القرارات الناتجة عن تعدد مراكز إتخاذ القرار دعت الحاجة إلى وجود المزيد من الأنشطة الرقابية مما يترتب عليه حاجة المراجع إلى المزيد من الوقت والجهد للتأكد من كفاءة وفعالية الأنشطة الرقابية ، كما أشارت دراسة (Chang & Yong, 2015) إلى أن الشركات ذات الربحية المرتفعة تسعى إلى نشر قوائمها المالية بشكل أسرع من الشركات ذات الربحية المنخفضة بينما ، أكدت دراسة (الصيرفي ، ٢٠١٧) إلى عدم وجود تأثير لربحية العميل على فترة عملية المراجعة وبالتالي على فترة التأخر في إصدار التقارير المالية للشركات ، وعلى عكس ما توصلت إليه الدراسات السابقة إنتهت إحدى الدراسات (Joshi & Al-Bastaki, 2022) إلى أن إرتفاع مستوى الربحية للعميل يعني ضمناً زيادة حجم النشاط ، مما يترتب عليه الحاجة إلى المزيد من الوقت والجهد في إتمام عملية المراجعة وذلك بهدف التأكد من صدق الإرتفاع في مستويات الربحية .

يضاف إلى ما سبق أن دراسة كل من (Chang & Yong, 2015; Mouna & Anis, 2013) أكدت على معنوية العلاقة بين معدل المديونية للعميل وتأخر إصدار التقارير المالية للشركات غير أنه يوجد تباين في الرأي حول إتجاه تأثير هذا العامل على فترة إصدار التقارير المالية، فبعض الآراء ترى بأن الشركات التي لديها مستويات مرتفعة من الديون تسعى إلى إصدار تقاريرها المالية بشكل أسرع لإرسال رسائل طمئنة إلى أصحاب الديون وتتعاون مع المراجع على تحقيق هذا الهدف، بينما تذهب آراء أخرى إلى أن الشركات التي لديها معدلات مديونية مرتفعة تتطلب المزيد من الوقت لإنهاء عملية المراجعة وهذا يؤثر بشكل سلبي على توقيت إصدار التقارير المالية لهذه الشركات.

٢/٣/١ عوامل مرتبطة بخصائص مراقب الحسابات :

في إطار دراسة أثر العوامل المرتبطة بالمراجع الخارجي على تأخر إصدار تقريره فقد أشارت دراسة (Rusmin & John, 2017) إلى أن عملية المراجعة عندما تتم من قبل الـ Big 4 أو إحدى المكاتب المرتبطة بها تتم بشكل أسرع من أعمال المراجعة التي تكون من قبل مكاتب المراجعة صغيرة الحجم، مما يترتب عليه إصدار القوائم المالية سواء بشكل ملائم أو متأخر.

ويري الباحث أنه إضافة للعوامل السابقة فإن هناك مجموعة من العوامل الإجتماعية والسياسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على توقيت إصدار تقرير المراجعة، هذا بالإضافة إلى نوع تقرير المراجع يمكن أن يكون له أثر على هذا التوقيت، كما يؤكد الباحث على أن استقلالية مراقب الحسابات ومدى قدرته على إنجاز مهامه وعدم إنشغاله بأعباء أخرى يمكن أن يؤثر على هذا التوقيت، كما يود أن يشير الباحث إلى أن مهارة فريق عمل المراجعة ومدى قدرتهم على تطبيق أدوات التكنولوجيا الحديثة في عملية المراجعة يمكن أن يؤثر بشكل كبير على توقيت إصدار المراجعة.

المحور الثالث : مفهوم ومحددات وأدوات قياس الكفاءة الاستثمارية للشركات .

٣/١ المفهوم :

اتفقت العديد من الدراسات (Majeed et al., 2018; Linhares et al., 2018) على أن مفهوم كفاءة الاستثمار يشير إلى الحالة التي تستطيع من خلالها إدارة الشركات تنفيذ المشروعات التي تحقق صافي قيمة حالية موجبة، وذلك حفاظاً على إستدامة الشركات وتعظيم ثروات المستثمرين من خلال الإستغلال الأمثل لكافة الفرص الاستثمارية، وكذلك القدرة على تنويع المحفظة الاستثمارية الخاصة بالشركة بهدف تحقيق أكبر قدر من العوائد.

وفي ذات السياق فقد أشارت دراسة (البردوني، ٢٠٢٣) إلى أن مفهوم كفاءة الاستثمار يرجع إلى الوقوف على المستوى الأمثل المتوقع للإستثمار والذي يمثل المستوى الذي يتساوى عنده معدل العائد على الإستثمار الفعلي مع معدل العائد على الإستثمار المتوقع والذي يمكن تحديده بناءً على فرص النمو المتاحة

للشركة ، وفي حالة إنحراف عن هذا المستوى سواء كان إنحراف إيجابي وهو ما يعرف بالاستثمار الزائد **Over investment** والذي يحدث عندما يكون مستوى الاستثمار الفعلي أعلى من المستوى المتوقع ، أو إنحراف سلبي عندما يكون معدل العائد على الاستثمار الفعلي أقل من معدل العائد على الاستثمار المتوقع **Under investment** ، والجدير بالذكر أن الحالة الثانية يطلق عليها عدم كفاءة الاستثمار **Inefficient investment** .

وفي إطار متصل فقد أكدت دراسة (Park & Kim, 2017) على أن حالة وجود كفاءة استثمارية عالية تصبح أكثر وضوحاً في الشركات المقيدة بأسواق المال ، حيث تمتاز تلك الشركات بكبر حجم أصولها وتنوع أنشطتها وحرص الملاك على طلب أكبر قدر من المعلومات عن أداء الشركات .

ويرى الباحث أن مفهوم الكفاءة الاستثمارية يُعني مدى قدرة إدارة الشركات على الدخول في مجموعة من القنوات الاستثمارية التي يمكن من خلالها تحقيق العوائد المرجوة بالنسبة لمستوى المخاطر التي قد تتعرض لها تلك الشركات ، بالإضافة إلى قدرة إدارة الشركات على السعي نحو التنوع الفعال لمحتوى المحفظة الاستثمارية بما يدعم تحقيق عوائد مستقرة من خلال توزيع المخاطر على أصول استثمارية متعددة.

٣/٢ محددات الكفاءة الاستثمارية وأدوات قياسها :

أكدت دراسة كل من (Soliman, 2020; Gan, 2019) على أن الكفاءة الاستثمارية للشركات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرة إدارة تلك الشركات على الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة ، وكذلك الحرص على إنضمام عدد كبير من الأعضاء المستقلين لعضوية مجالس إدارات تلك الشركات ، والحرص على وجود التمثيل النسائي في عضوية تلك المجالس ، هذا بالإضافة إلى قدرة إدارة الشركات على حسن الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة مع مراعاة التغييرات الإقتصادية وكيفية التعامل مع المخاطر ، هذا كما أكدت دراسة (Pranta & Fitriyah, 2020) على أن الكفاءة الاستثمارية يمكن أن تتحدد من خلال توفير أكبر قدر من السيولة النقدية والإعتماد بكثافة على التمويل قصير الأجل ، مع الحرص على الإلتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي IFRS ودعم جودة التقارير المالية .

وفي إطار متصل فقد أشارت دراسة (Linhares et al 2018; Shahzad et al. 2019) إلى أن قياس كفاءة الاستثمار يمكن أن تتحدد من خلال الاستثمارات الفعلية للشركة في سنة معينة والحجم الأمثل للإستثمار المتوقع للشركة في نفس السنة وذلك في إطار فرص النمو المتوقعة والتي تقاس بمعدل النمو في الإيرادات ، وذلك من خلال المعادلة التالية وذلك اعتماداً على نموذج (Biddle, 2009)

$$\text{Investment}_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 \text{RevGrow}_{i,t-1} + V_{i,t}$$

حيث أن:

$Investment_{i,t}$: تشير إلى إجمالي الاستثمارات الفعلية للشركة (i) عن السنة (t) والتي تتضمن الاستثمارات طويلة الأجل والأصول الثابتة ونفقات البحوث والتطوير، مطروحاً منها القيمة البيعية للإستثمارات طويلة الأجل والأصول الثابتة، مع قسمة الناتج على إجمالي أصول السنة السابقة t-1 .

$RevGrowth_{i,t-1}$: تشير إلى معدل النمو السنوي في الإيرادات للشركة (i) عن السنة (t)، ويمثل الفرق بين إيرادات السنة الحالية وإيرادات السنة السابقة t-1 مقسوماً على إيرادات السنة السابقة.

β_0 : تشير إلى الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

β_1 : تشير إلى معامل نموذج الانحدار .

$V_{i,t}$: تشير إلى القيمة المتبقية والتي تمثل الفرق بين القيمة الفعلية والقيمة المتوقعة للإستثمار للشركة i عن السنة t .

والجدير بالذكر أن دراسة (Assad & Alshurideh, 2020) قد أشارت إلى أن غالبية الشركات المقيدة بدول التعاون الخليجي تعاني من عدم الكفاءة الاستثمارية وذلك بسبب عدم جودة التقارير المالية لهذه الشركات ، هذا علاوة على تأثر تلك الشركات بالأوضاع الإقتصادية والسياسية ، وتتفق غالبية الدراسات في بيئة الأعمال المصرية على أن غالبية الشركات المقيدة غير المالية لديها عدم كفاءة إستثمارية بشكل نسبي ، وهذا يرجع مدلوله إلى تراجع مستويات جودة التقارير المالية وكذلك تراجع مستويات تطبيق وآليات الحوكمة.

المحور الرابع : تحليل أدبيات الدراسة .

إهتمت العديد من الدراسات السابقة بموضوع خصائص لجنة المراجعة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة ، كما إهتمت دراسات أخرى سابقة بموضوع تأثير إصدار تقرير المراجعة على الكفاءة الاستثمارية للشركات، ولقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية ، ويود أن يشير الباحث إلي أن هذه الدراسات التي سوف يتم استعراضها شملت جملة من التنوع الزمني والجغرافي، ولعل أهم هذه الدراسات ما جاء بدراسة (صالح وأخرون ، ٢٠٢٢) حيث هدفت تلك الدراسة إلى إختبار أثر خصائص لجنة المراجعة على توقيت إصدار تقرير مراجع الحسابات في الشركات العامة المساهمة المدرجة بسوق المال السعودي خلال الفترة من عام ٢٠١٨ حتى عام ٢٠١٩ ، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ١٣٦ شركة بإجمالي ٢٦٦ مشاهدة ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين ومعنوية بين خبرة أعضاء لجنة المراجعة المهنية وفترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات ، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية لكل من اجتماعات لجنة المراجعة ، ملكية لجنة المراجعة ، لجنة المراجعة الجديدة ، خبرة أعضاء لجنة المراجعة وفترة تأخير إصدار تقرير مراجع الحسابات .

وفي ذات الإطار فقد توصلت دراسة (Habib et al., 2019) إلى تحديد مجموعة من المتغيرات المؤثرة على فترة تأخير تقرير مراجع الحسابات وقد تم تصنيف هذه المتغيرات إلى ثلاث مجموعات ، حيث ضمت المجموعة الأولى خصائص المراجع وإرتباط المراجعة ، بينما تمثلت المجموعة الثانية في خصائص حوكمة الشركة والتي تضمنت حجم لجنة المراجعة ، اجتماعات لجنة المراجعة ، والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة ، وقد اشتملت المجموعة الثالثة على خصائص الشركة ، وقد إنتهت الدراسة إلى وجود علاقة طردية إيجابية بين الثلاث مجموعات السابقة وتوقيت إصدار تقرير مراجع الحسابات .

وفي ذات السياق فقد أشارت دراسة (Ghafran & Yasmin, 2018) إلى أن وجود لجان المراجعة داخل الشركات وقيامها بمهامها بكفاءة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدقة توقيت إصدار تقرير مراجع الحسابات ، كما أشارت دراسة (نويجي ، ٢٠١٧) إلى أن لجنة المراجعة تعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة ومراجع الحسابات ، وكلما كان هناك ترابط بين الفئتين السابقين فإن ذلك ينعكس بشكل كبير على قيمة الشركة ، كما أكدت دراسة (Abernathy et al., 2021) على أن الخبرة المالية لأعضاء لجان المراجعة وكذلك أعضاء تلك اللجان المتخصصين في الجوانب المالية يتربط بعلاقة عكسية مع فترة التأخر في إصدار تقرير مراقب الحسابات .

وفي إطار متصل فقد قامت دراسة (Choi & Park, ٢٠٢١) بفحص إستراتيجيات الأعمال والتي ضمت الإستراتيجية الاستثمارية على تأخر تقرير مراجع الحسابات ، وقد تم فحص عينة من المنشآت التي تطرح أسهمها للإكتتاب العام في كوريا الجنوبية خلال الفترة من عام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٩ ، وقد لاحظ الباحثان وجود تأثير سلبي معنوي لإستراتيجيات الأعمال على إحتتمالية تأخر تقرير المراجع ، كما هدفت دراسة (محمد ، ٢٠٢١) إلى الوصول لدليل تطبيقي حول مستوى الكفاءة الاستثمارية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية وتأثيرها على تأخر توقيت إصدار تقرير مراجع الحسابات ، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات المصرية غير المالية المقيدة بالبورصة تعاني من ضعف الكفاءة الاستثمارية في كافة القطاعات الاقتصادية مع وجود إختلاف في مستوى المعاناة بإختلاف المقياس المستخدم ، كما أشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود دليل تطبيقي لوجود تأثير معنوي إيجابي لمستوى الكفاءة الاستثمارية على تأخر توقيت إصدار تقرير مراجع الحسابات .

كما إستهدفت دراسة (البردوني ، ٢٠٢٣) قياس أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين تعقد التقارير المالية وكفاءة الاستثمار للشركات المدرجة بالمؤشر المصري EGX100 ، ولتحقيق هذا الهدف قامت الدراسة بفحص عينة مكونة من ٤٧ شركة من الشركات المدرجة بالمؤشر المصري EGX100 خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢١ ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في وجود علاقة عكسية معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مدخل المراجعة المشتركة وتعقد التقارير المالية للشركات المدرجة بالمؤشر المصري EGX100 ، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية عكسية ذات دلالة إحصائية بين تعقد التقارير المالية وكفاءة الاستثمار للشركات المدرجة بالمؤشر المصري EGX100 ، وأخيراً توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي وذو تأثير معنوي للمراجعة المشتركة على العلاقة بين تعقد التقارير المالية وكفاءة الاستثمار للشركات المدرجة بالمؤشر المصري EGX 100 .

وفي إطار ما سبق وبعد أن تم إستعراض مجموعة من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث يؤكد الباحث على أن عدم تناول أي دراسة سابقة لفكرة البحث الحالية مما يشير إلى وجود فجوة بحثية في هذا الشأن .

المحور الخامس: العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات في ضوء خصائص لجنة المراجعة.

٥/١ العلاقة الإرتباطية بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات :

إتفقت العديد من الدراسات (Assad & Alshurideh, 2020; منصور، ٢٠٢١) على أن الكفاءة الاستثمارية تفتقر بقيام إدارة الشركات بتحقيق مستويات متقدمة من الحفاظ على جودة المعلومات في التقارير المالية، هذا بالإضافة إلى جودة الأداء المهني لمراقبي الحسابات، وفي سياق دراسة العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات فقد أكدت دراسة (Dao & Pham, 2018) على أن الشركات التي لديها وفرة في الفرص الاستثمارية عادةً ما يحتاج مراقبي الحسابات القائمين على مراجعة التقارير المالية لتلك الشركات إلى بذل المزيد من الجهد، ومن ثم تأخر إصدار تقرير المراجعة، وفي ذات السياق فقد إتفقت العديد من الآراء (Elberry, N. & K. Hussainey, 2020; Shagerdi et al., 2020) حول التأكيد على أن زيادة مستوى الإفصاح في الشركات التي تعاني من ضعف الكفاءة الاستثمارية يتطلب أيضاً بذل مراقب الحسابات القائم على مراجعة التقارير المالية لتلك الشركات الكثير من الجهد مما يتطلب إحتياجه لمزيداً من الوقت في إتمام مهام عملية المراجعة، ومن ثم يتأخر توقيت إصدار تقرير المراجعة.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة الفرض البحثي الأول على النحو التالي :

الفرض الأول : "يؤثر توقيت إصدار تقرير المراجعة على الكفاءة الاستثمارية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية".

٥/٢ العلاقة الإرتباطية بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات في ضوء خصائص لجنة المراجعة :

في ضوء مراجعة الدراسات المتعلقة بالعوامل المؤثرة على استقلال لجنة المراجعة (Khan, 2020; Van et al., 2021) وجد أن استقلالية لجنة المراجعة تعد أحد الخصائص الأساسية لتلك اللجنة، وترتبط هذه الخاصية بعلاقة إيجابية مع فعالية لجنة المراجعة، فالأعضاء المستقلين وفقاً لنظرية الوكالة يمكنهم مساعدة الموكلين في مراقبة نشاطات الوكلاء والحفاظ على نزاهة التقارير المالية وزيادة جودة الرقابة، كذلك تتوافق نظرية الإعتماد على الموارد مع نظرية الوكالة من حيث أهمية استقلال لجنة المراجعة لتتمكن أداء مهامها بفعالية، هذا وقد أشارت دراسة كل من (Zgarni et al., 2016; مطوع، ٢٠١٩) إلى أن وجود لجان مراجعة ذات استقلالية وتتألف من أعضاء مستقلين عن الشركة يجعل لدى هذه اللجان نوع من الحرص على الإستعانة بمراجعين خارجيين متخصصين في نشاط الشركة مما يعكس بشكل إيجابي على كل من جودة عملية المراجعة وتوقيت الإنتهاء منها وبالتالي إصدار تقرير المراجعة في التوقيت المناسب بما يدعم الكفاءة الاستثمارية للشركة وإطمئنان حملة الأسهم تجاه هذا الشأن.

وفي ذات الإطار فقد أكدت دراسة (صالح وآخرون، ٢٠٢٢) على أن وجود مجموعة من الأعضاء ذوي المهارات والخبرات المالية أو المحاسبية داخل أعضاء لجنة المراجعة، تؤثر إيجاباً على وظائف أعضاء اللجنة الرقابية مما ينعكس إيجابياً على نشاط الشركة، ومن منظور نظرية الوكالة فإن وجود أعضاء من ذوي الخبرة المالية يعزز قدرة لجنة المراجعة في إنجاز أعمالها بكفاءة وبالتالي تخفيض فترة تأخير تقرير المراجعة، ومن منظور نظرية الإعتماد على الموارد فإن أعضاء لجنة المراجعة من ذوي الخبرات المالية والمحاسبية يمتلكون قدرًا أكبر من المعلومات المالية والمحاسبية وتطبيقات أحكام المراجعة، هذا وقد أشارت دراسة (Sultana et al., 2019) أنه يجب أن يستوفي المحاسبين القانونيين متطلبات المؤهلات التعليمية والاختبارات والخبرة المفروضة عليهم مع الإلتزام بمعايير السلوك الأخلاقية، هذا بالإضافة إلى توافر الخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضاء لجان المراجعة يعد مدخلاً للدور التفاعلي لتلك اللجنة مع مراقب الحسابات وفهم آليات عملية المراجعة بما يدعم الكفاءة الاستثمارية للشركة وإطمئنان حملة الأسهم تجاه هذا الشأن.

وفي إطار متصل فقد أكدت دراسة (Raweh et al., 2019) بأن حجم لجنة المراجعة عندما يكون مناسباً يمكن أن يؤدي إلى تحسين وظائفها الرقابية، ودعم جودة الإشراف وإكتشاف وحل المشاكل المحتملة في عملية إعداد التقارير المالية، كما أكدت نفس الدراسة على أن وجود حجم مناسب لأعضاء لجنة المراجعة وتنوع خبرات أعضائها يستطيع أن يقرب النظر بين الإدارة ومراقب الحسابات مما ينعكس بشكل إيجابي على الفترة المستغرقة في عملية المراجعة، وبالتالي إنخفاض فترة تأخر إصدار تقرير المراجعة، الأمر الذي يترتب عليه دعم الكفاءة الاستثمارية للشركة وإطمئنان حملة الأسهم تجاه هذا الشأن.

وفي ضوء ما تقدم يمكن صياغة الفرض البحثي الثاني على النحو التالي:

الفرض الثاني: "تؤثر خصائص لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات".

وينبثق من هذا الفرض الفروض الفرعية التالية:

الفرض الفرعي الأول: "تؤثر استقلالية أعضاء لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات".

الفرض الفرعي الثاني: "يؤثر مستوى الخبرة المالية أو المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات".

الفرض الفرعي الثالث: "يؤثر حجم لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات".

المحور السادس- الدراسة التطبيقية :

٦/١ مجتمع وعينة الدراسة

٦/١/١ مجتمع الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات غير المالية المقيدة في البورصة المصرية ، ولقد تم استبعاد مؤشرات الشركات المالية (البنوك ، شركات التأمين) من مجتمع وعينة الدراسة حيث تؤثر طبيعة النشاط المصرفي في كيفية إدارة محفظة الاستثمار ومصادر تمويلها ، ومن ثم التأثير على متغيرات الدراسة .

٦/١/٢ عينة الدراسة

اعتمد الباحث على عينة عشوائية حكمية من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية طبقاً لمؤشر EGX 100 خلال سلسلة زمنية من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٣ بإجمالي مشاهدات (٣٠٥) مشاهدة لعدد (٥٨) شركة .

جدول رقم (١): التوزيع القطاعي لشركات الدراسة

مسلسل	القطاع	عدد المشاهدات	نسبة عدد الشركات في كل قطاع إلى شركات العينة
١	الغاز والتعدين	٨	٢,٦%
٢	الإعلام	٤	١,٣%
٣	الأغذية والمشروبات	٤٢	١٣,٧%
٤	الإسكان والعقارات	٣٨	١٢,٤%
٥	الرعاية الصحية والأدوية	٩	٣%
٦	الصناعات الكيماوية	٣٦	١١,٨%
٧	التشييد ومواد البناء	٤٧	١٥,٤%
٨	الاتصالات والتكنولوجيا	١٣	٤,٢%
٩	السياحة والترفيه	٢١	٦,٨%
١٠	الموزعون وتجارة التجزئة	٤	١,٣%
١١	الموارد الأساسية	٢٣	٧,٥%
١٢	المنتجات المنزلية والشخصية	٢٧	٩%
١٣	الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	٣٣	١١%
	الإجمالي	٣٠٥	١٠٠%

٦/٢ متغيرات الدراسة :

يشتمل الجدول التالي رقم (٢) على توصيف لكل من المتغير المستقل والمتغير التابع والمتغير الوسيط والمتغيرات الرقابية والتي سوف تتضمنها التحليلات الإحصائية .

جدول (٢) توصيف متغيرات الدراسة

نوع المتغير	توصيف المتغير	الرمز المختصر للمتغير
المتغير المستقل	توقيت إصدار تقرير المراجعة	ARL
المتغير التابع	الكفاءة الاستثمارية	Efficiency
المتغير الوسيط	خصائص لجنة المراجعة	CAC
المتغيرات الرقابية	حجم الشركة	Assets
	الرافعة المالية	Leverage
	نوع التقرير	Report
	إعادة الإصدار	Restat

وفيما يلي شرح مفصل لطريقة قياس المتغيرات المستخدمة في الدراسة :

٦/٢/١ المتغير المستقل توقيت إصدار تقرير المراجعة ARL

قام الباحث بقياس هذا المتغير على أساس الفترة من تاريخ نهاية السنة المالية للشركة وحتى تاريخ إصدار تقرير المراجعة ، ويتم قياس تلك الفترة بعدد الأيام من تاريخ نهاية السنة المالية للشركة حتى توقيع المراجع على تقرير المراجعة ، وذلك قياساً على العديد من الدراسات السابقة (الوكيل ، ٢٠٢٠ ؛ محمد ، ٢٠٢١)

٦/٢/٢ المتغير التابع الكفاءة الاستثمارية Efficiency

اعتمد الباحث في قياس الكفاءة الاستثمارية للشركات على نموذج إندثار لقياس عدم الكفاءة الاستثمارية والتي يتم قياسها بالقيمة المطلقة لبواقي نموذج الانحدار الذي يعبر عن العلاقة بين الاستثمار الفعلي والاستثمار الأمثل ويعد هذا النموذج من أكثر النماذج المتداولة في الدراسات السابقة ذات الصلة والذي تم تقديمه من خلال دراسة (Biddle et al., 2009) ثم عدل في دراسة (Chen et al., 2011) وسوف تتم عملية القياس من خلال الخطوات التالية :

أولا التعويض في نموذج الانحدار المتعدد التالي :

$$\text{Investment}_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 \text{RevGrowth}_{i,t-1} + V_{i,t}$$

حيث أن:

$\text{Investment}_{i,t}$: تشير إلى إجمالي الاستثمارات الفعلية للشركة (i) عن السنة (t) والتي تتضمن الاستثمارات طويلة الأجل والأصول الثابته ونفقات البحوث والتطوير، مطروحاً منها القيمة البيعية للإستثمارات طويلة الأجل والأصول الثابته، مع قسمة الناتج على إجمالي أصول السنة السابقة t-1 .

$\text{RevGrowth}_{i,t-1}$: تشير إلى معدل النمو السنوي في الإيرادات للشركة (i) عن السنة (t)، ويمثل الفرق بين إيرادات السنة الحالية (وإيرادات السنة السابقة t-1 مقسوما على إيرادات السنة السابقة).

β_0 : تشير إلى الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

β_1 : تشير إلى معامل نموذج الانحدار .

$V_{i,t}$: تشير إلى القيمة المتبقية والتي تمثل الفرق بين القيمة الفعلية والقيمة المتوقعة للإستثمار للشركة i عن السنة t .

وقد قام الباحث بإستبعاد نفقات البحث والتطوير من عملية القياس السابقة لعدم إلتزام الشركات المقيدة المصرية بالإفصاح اللازم والكافي عن هذه المعلومة ضمن التقارير المالية المنشورة أو إيضاحاتها المتممة بصورة منتظمة وبناء على ما سبق فقد استخدم الباحث في قياس الإستثمار الفعلي المعادلة التالية

$\text{Invest}_{i,t} =$	$\text{NAC}_{it} - \text{NAC}_{it-1}$
	TA_{it-1}

حيث تعبر NAC_{it} عن الأصول غير المتداولة خلال الفترة (t) وتعبر NAC_{it-1} عن الأصول غير المتداولة خلال الفترة (t-1) وتعبر TA_{it-1} عن إجمالي الأصول خلال الفترة (t-1)

- $\text{NEG}_{i,t-1}$ متغير وهمي يأخذ قيمة (1) في حالة نمو المبيعات السلبية وقيمة (صفر) بخلاف ذلك .

- $\text{SalesGrowth}_{i,t-1}$: معدل النمو في المبيعات السنة الحالية (t) عن مبيعات السنة الماضية (t-1)

- $\varepsilon_{i,t}$: قيمة البواقي residuals لكل فترة مالية (t)

- تقييم الكفاءة الاستثمارية :

١- بعد إتمام إدخال كل مشاهدات الشركة الواحدة خلال فترة الدراسة والتعويض في النموذج السابق سوف نتوصل إلى قيم متغيرات النموذج خلال سلسلة زمنية ومن ثم يتم إجراء تحليل الانحدار باستخدام أداة تحليل البيانات Analysis Tool Pak في تطبيق Excel وذلك بهدف تحديد قيم بواقي النموذج Residuals للشركة لكل فترة مالية على حدة ثم يتم تكرار هذه الخطوات لكل شركات العينة

٢- تعبر البواقي الموجبة أو السالبة عن مستوى عدم الكفاءة الاستثمارية للشركة فالبواقي الموجبة تشير إلى أن الشركة تعاني خلال هذه الفترة المالية من أن إستثماراتها الحالية أكبر من المستوى الأمثل للإستثمار Over Investing في حين تشير البواقي السالبة إلى أن الشركة تعاني خلال هذه الفترة المالية من أن إستثماراتها الحالية أقل من المستوى الأمثل للإستثمار Under Investing .

٦/٢/٣ المتغير الوسيط خصائص لجنة المراجعة CAC والذي يضم طبقاً لمتغيرات الدراسة الآتي :

٦/٢/٣/١ استقلالية لجنة المراجعة (C Independence)

ويتم قياسه من خلال قسمة عدد الأعضاء غير التنفيذيين على إجمالي أعضاء اللجنة، ومن المتوقع أن يكون لهذا المتغير تأثير إيجابي معنوي على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات ، وذلك نظراً الي أن استقلال أعضاء لجنة المراجعة يعد مؤشراً على تأثير اللجنة في تفعيل نظم الرقابة والحد من السلوك الانتهازي لإدارة الشركة وتفعيل قواعد الحوكمة.

٦/٢/٣/٢ مستوي الخبرة المالية أو المحاسبية للجنة المراجعة.(C Experience)

ويتم قياسه من خلال قسمة عدد الأعضاء الحاصلين على مؤهل علمي في المحاسبة أو التمويل، أو شهادة مهنية مثل CPA أو CMA أو CFA ، على إجمالي أعضاء اللجنة ، ومن المتوقع أن يكون لهذا المتغير تأثير إيجابي معنوي على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات ، وذلك نظراً إلى أن توافر الخبرة المالية أو المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة يجعلها أكثر فاعلية في دعم المراجع الخارجي وحمايته من أية ضغوط قد تمارسها إدارة الشركة عليه.

٦/٢/٣/٣ حجم لجنة المراجعة (C Size)

ويتم قياس هذا المتغير من خلال عدد أعضاء لجنة المراجعة، ومن المتوقع أن يكون لهذا المتغير تأثير إيجابي معنوي على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات ، ذلك نظراً إلى أن حجم لجنة المراجعة يجعلها أكثر احتمالاً لأن تتركس كلاً من الوقت والجهد الكافيين للتأكد من صحة المعلومات الواردة بالقوائم المالية ومن ثم تعزيز الكفاءة الاستثمارية للشركات .

٦/٢/٤ المتغيرات الرقابية

وتمثل المتغيرات الأخرى بخلاف المتغيرات المستقلة والتي يمكن أن تؤثر على المتغير التابع وقد تم حصرها من خلال الدراسات السابقة ذات الصلة وهي على النحو المبين في الجدول (٣) التالي :

جدول (٣) توصيف المتغيرات الرقابية

م	المتغير	الوصف	طريقة القياس
١	Size	حجم الشركة	لوغاريتم إجمالي الأصول للشركة (i) خلال الفترة المالية (t)
٢	Leverage*	الرافعة المالية	نسبة إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول للشركة (i) خلال الفترة المالية
٣	Report	نوع تقرير المراجعة	متغير وهمي يأخذ قيمة (1) إذا كان التقرير متحفظ ويأخذ قيمة (0) في حالة التقرير غير المتحفظ
٤	Restate	إعادة إصدار التقارير المالية	متغير وهمي يأخذ قيمة (1) إذا تم إعادة إصدار التقارير المالية في نفس الفترة ويأخذ قيمة (0) بخلاف ذلك

٦/٣ مصادر بيانات الدراسة :

أعتمد الباحث في تجميع بيانات الدراسة التطبيقية على القوائم المالية السنوية المنشورة وتقارير مراقبي الحسابات السنوية والمتاحة على مواقع الإلكترونيات المتخصصة في نشر البيانات المالية للشركات المقيدة المصرية وكذلك المواقع الإلكترونية لشركات العينة .

٦/٤ صياغة النماذج الإحصائية لإختبار فروض الدراسة :

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه وفروضه يمكن صياغة نماذج الدراسة في شكل نماذج إنحدار على النحو التالي :

النموذج الأول لإختبار أثر توقيت إصدار تقرير المراجعة على الكفاءة الاستثمارية للشركات:

$$\text{Efficiency}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{ARL} + \beta_2 \text{Size} + \beta_3 \text{Leverage} + \beta_4 \text{Report} + \beta_5 \text{Restate} + \epsilon_{it}$$

النموذج الثاني لإختبار أثر خصائص لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات:

ويضم هذا النموذج النماذج الفرعية التالية :

النموذج الفرعي الأول :

$$\text{Efficiency}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{ARL} + \beta_2 \text{C Independence} + \beta_3 \text{Size} + \beta_4 \text{Leverage} + \beta_5 \text{Report} + \beta_6 \text{Restate} + \epsilon_{it}$$

النموذج الفرعي الثاني :

$$\text{Efficiency}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{ARL} + \beta_2 \text{C Experience} + \beta_3 \text{Size} + \beta_4 \text{Leverage} + \beta_5 \text{Report} + \beta_6 \text{Restate} + \epsilon_{it}$$

النموذج الفرعي الثالث :

$$\text{Efficiency}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{ARL} + \beta_2 \text{C Size} + \beta_3 \text{Size} + \beta_4 \text{Leverage} + \beta_5 \text{Report} + \beta_6 \text{Restate} + \epsilon_{it}$$

٦/٥ الفروض :

الفرض الأول : "يؤثر توقيت إصدار تقرير المراجعة على الكفاءة الاستثمارية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية".

الفرض الثاني : "تؤثر خصائص لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات".

وينبثق من هذا الفرض الفروض الفرعية التالية :

الفرض الفرعي الأول : "تؤثر استقلالية أعضاء لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات".

الفرض الفرعي الثاني : " يؤثر مستوى الخبرة المالية أو المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات".

الفرض الفرعي الثالث : " يؤثر حجم لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات".

٦/٦ الإختبارات الإحصائية :

٦/٦/١ الأساليب والإختبارات الإحصائية :

تحتوي الأساليب والإختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة على الآتي :

١. إجراء الإحصاء الوصفي للمتغيرات Descriptive Statistics والذي يشمل حساب كلا من الحد الأدنى Min Value والحد الأعلى Max Value الوسط الحسابي Mean والانحراف المعياري (SD) Standard Deviation لمتغيرات الدراسة وذلك لإعطاء ملخص عام عن المتغيرات محل الدراسة .

٢. حساب معاملات الارتباط بين المتغيرات باستخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient بهدف معرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين متغيرات الدراسة بعضها ببعض أم لا علماً بأن معامل الارتباط يرمز له بالرمز (r) وتتنحصر قيمته بين -١ و +١ فكما كانت قيمة معامل الارتباط قريبة من الواحد الصحيح (بغض النظر عن الإشارة) كلما دل ذلك على قوة العلاقة بين المتغيرات وكلما ابتعدت قيمة معامل الارتباط عن الواحد الصحيح كلما دل ذلك ضعف العلاقة بين المتغيرات من ناحية أخرى فإن إشارة معامل الارتباط تصف ما إذا كانت العلاقة طردية أم عكسية فإذا كانت الإشارة سالبة (-) دل ذلك على أن العلاقة بين المتغيرين عكسية أي أن زيادة أحدهما تؤدي إلى إنخفاض الآخر وإذا كانت الإشارة موجبة (+) دل ذلك على أن العلاقة بين المتغيرين طردية أي أن زيادة أحدهما تؤدي إلى زيادة الآخر

٣. تطبيق تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression كخطوة ثانية لدراسة تأثير المتغيرات المستقلة والرقابة المكون لكل نموذج على المتغير التابع .

٦/٦/٢ التحليلات الإحصائية

فيما يلي التحليلات الإحصائية للتحقق من صحة أو عدم صحة فروض الدراسة .

Descriptive Statistics إجراء الإحصاء الوصفي ٦/٦/٢/١

جدول رقم (٤) : الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث

المتغيرات	عدد الشركات	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط	الانحراف المعياري
المتغير المستقل					
توقيت إصدار تقرير المراجعة	٥٨	١٧	١٣٧	276.72	324.22
المتغير التابع					
الكفاءة الاستثمارية	٥٨	٠,٠٠٠	١,٩٢	30.59	50.53
المتغير الوسيط (خصائص مجلس الإدارة)					
استقلالية لجنة المراجعة	٥٨	٧	٢٠	٨,١٤٥	٣,٢١٤
مستوي الخبرة المالية أو المحاسبية للجنة المراجعة	٥٨	٠,٠٠٠	١,٧٨	٠,٧٤٥١	٠,٣١٢٥
حجم لجنة المراجعة	٥٨	٠,٠٠٠	٢	٠,٧٤	٠,٥١٣
التفاعل بين استقلالية لجنة المراجعة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة	٥٨	٠,٠٠٠	١	٠,٣٧٧	٠,٤٨٥
التفاعل بين مستوى الخبرة المالية أو المحاسبية للجنة المراجعة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة	٥٨	٣	١٧	٨,١١٢	٢,٨٨٤
التفاعل بين حجم لجنة المراجعة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة	٥٨	2	٢٣	١٠,١١٩	٤,٦٤٩
المتغيرات الرقابية					
حجم الشركة	58	0.442	0.760	0.151	0.315
الرافعة المالية	58	16.96	25.50	20.925	1.665
نوع تقرير المراجعة	58	0.000	1	0.220	0.415
إعادة إصدار التقارير المالية	٥٨	0.000	0.840	0.256	0.205

وتوضح الإحصاءات الوصفية السابقة أن متوسط تأخير إصدار تقرير المراجعة بلغ ٧٦,٧٢٢، وذلك بانحراف معياري مقداره ٢٤,٢٢٣ ، أما بالنسبة للكفاءة الاستثمارية فقد بلغ متوسط مقداره ٠,٥٩٣ وانحراف معياري مقداره ٠,٥٣٥ ، وفيما يتعلق باستقلالية لجنة المراجعة في شركات العينة بلغ متوسط ٨,١٤٥ بانحراف معياري ٣,٢١٤ ، وبلغ متوسط مستوي الخبرة المالية أو المحاسبية للجنة المراجعة ٠,٧٤٥١ بانحراف معياري ٠,٣١٢٥ ، وأيضاً كان متوسط حجم لجنة المراجعة ٠,٧٤ وانحراف معياري ٠,٥١٣ ، بالإضافة إلى ذلك فقد كان متوسط التفاعل بين استقلالية لجنة المراجعة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة ٠,٣٧٧ بانحراف معياري ٠,٤٨٥ ، أما متوسط التفاعل بين مستوي الخبرة المالية أو المحاسبية للجنة المراجعة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة فقد بلغ ٨,١١٢ بانحراف معياري مقداره ٢,٨٨٤ ، ومتوسط التفاعل بين حجم لجنة المراجعة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة يقدر بـ ١٠,١١٩ وانحراف معياري يساوي ٤,٦٤٩ ، كذلك يعرض الجدول السابق الإحصاءات الوصفية الخاصة بالمتغيرات التابعة، حيث بلغت متوسطات حجم الشركة ومعدل نمو الشركة، الرافعة المالية ، نوع تقرير المراجعة ، إعادة إصدار التقارير المالية على الترتيب ٠,١٥١ ، ٢٠,٩٢٥ ، ٠,٢٢٠ ، ٠,٢٥٦ .

٦/٦/٢/٢ حساب معاملات الارتباط بين المتغيرات باستخدام معامل ارتباط بيرسون :Pearson Correlation Coefficient

تشير مصفوفة الارتباطات الثنائية مصفوفة بيرسون المعروضة في الجدول التالي (جدول رقم ٥) إلى طبيعة العلاقات بين متغيرات الدراسة واتجاهها، فهي تمثل إحدى الأدوات التي من خلالها يمكن الكشف عن وجود مشكلة الأزواج الخطى بين المتغيرات التفسيرية حيث يعتبر الأزواج الخطى يعتبر مقبولاً إذا لم يزيد معامل الارتباط عن (٠,٨) ، وبالعكس إلى مصفوفة الارتباط نجد أن معاملات الارتباط بين المتغيرات المفسرة جميعها أقل من (٠,٨)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الأزواج الخطى.

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (٦م، ١ع، ٢ج، يناير ٢٠٢٥)

د. محمد حارس محمد طه أبو الخير

جدول (٥) مصفوفة بيرسون للارتباط بين متغيرات البحث

	ARL _{it}	Efficiency _{it}	C Independ _{ence} _{it}	C Experienc _e _{it}	C Size _{it}	C Independ _{ence} _{it} * ARL	C Experienc _e _{it} * ARL	C Size _{it} * ARL	Size _{it}	Leverage _{it}	Report _{it}	Restat _{it}
1- ARL _{it}	1											
2-Efficiency _{it}	***0.166-	1										
3- C Independ _{ence} _{it}	***0.157-	**0.111-	1									
4- C Experienc _e _{it}	0.024	0.096-	***0.231	1								
5- C Size _{it}	***0.146	***0.188	***0.323-	0.001-	1							
6- C Independ _{ence} _{it} * ARL	***0.188-	***0.32	***0.677	***0.255	***0.296-	1						
7- C Experienc _e _{it} * ARL	***0.185	0.009-	***0.446-	***0.337-	***0.333	***0.466-	1					
8- C Size _{it} * ARL	0.007	***0.360	***0.137-	**0.108-	***0.514	0.001-	**0.114	1				
9- Size _{it}	0.033-	***0.326-	0.018-	0.049	***0.222-	0.066-	0.47-	***0.317-	1			
10- Leverage _{it}	0.038-	0.095-	0.052	***0.344	**0.100-	0.065	***0.144-	***0.172-	***0.372	1		
11- Report _{it}	0.037-	0.083	0.066-	0.078-	**0.114-	0.023	*0.086	0.015	***0.149-	***0.283-	1	
12- Restat _{it}	**0.097-	0.062	0.025	0.032	***0.194	**0.103	0.017-	***0.186-	***0.406	***0.254	***0.273-	1

حيث أن *** دالة عند مستوى معنوية > ١٪ ، ** دالة عند مستوى معنوية > ٥٪ ، * دالة عند مستوى معنوية > ١٠٪ (Sign . 2- Tailed)

٦/٦/٢/٣ نتائج إختبار الفروض :

استخدم الباحث أربعة نماذج للانحدار الخطى المتعدد لإختبار فروض البحث ، حيث تم استخدام طريقة المربعات الصغرى وتم تطبيق الاختبارات اللازمة من أجل التأكد من عدم وجود المشاكل التي من المحتمل أن يتعرض لها تحليل الانحدار الخطى المتعدد، حيث تم التعرف على مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Autocorrelation) في النماذج الأربعة للدراسة، من خلال اختبار - Durbin Watson حيث كانت نتائج هذا الاختبار تتراوح بين ١,٧٤٥ و ١,٨٦٦ وبالكشف عن هذه القيم وجد أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء وذلك بالنسبة لنماذج الانحدار الأربعة التي تم استخدامها في الدراسة، كذلك تم التأكد من خلو البيانات من مشكلة الازدواج الخطى (Multi-collnearity) من خلال قياس معامل التضخم Variance Inflation Factor ("VIF") حيث يعتبر الأمر مقبولاً مادام معامل VIF لم يتخطى ١٠ بالنسبة لأي متغير من متغيرات الدراسة، وتشير النتائج إلى أن قيمة الازدواج الخطى بين متغيرات النماذج منخفضة، حيث كانت أقصى قيمة المعاملات تضخم البيانات التي تم الحصول عليها من هذه النماذج ١,٣٢١، بينما كانت أقل قيمة ١,٠٢٥، مما يؤكد على خلو نماذج الدراسة من مشكلة الازدواج الخطى، وبالتالي توافر الشروط اللازمة لتطبيق نموذج الانحدار الخطى المتعدد بدون اي مشاكل قياسية من الممكن أن تؤثر على صحة النتائج، ويمكن تلخيص نتائج تحليل الانحدار لنماذج الدراسة فيما يلي:

النموذج الأول: اختبار أثر توقيت إصدار تقرير المراجعة على الكفاءة الاستثمارية للشركة:

يعتمد الباحث في اختبار الفرض الأول للدراسة علي نموذج للانحدار يبني علي أن الكفاءة الاستثمارية دالة في توقيت إصدار تقرير المراجعة ، ويعرض الجدول رقم (٦) النتائج التي تم التوصل إليها بتطبيق تحليل الانحدار باستخدام طريقة الإدخال Enter كما يلي:

توضح نتائج تحليل الانحدار في الجدول التالي أن نموذج الانحدار دال احصائياً بناءً على اختبار F حيث بلغت نتيجة الاختبار $Sig.=0.00$ عند مستوي معنوية ٠,٠٥ ، كما تشير نتائج اختبار T إلى وجود تأثير معنوي سالب لتوقيت إصدار تقرير المراجعة معني أنه كلما ارتفعت نسبة توقيت إصدار تقرير المراجعة تزداد الكفاءة الاستثمارية، كذلك وجود علاقة طردية بين نوع تقرير المراجعة وبين الكفاءة الاستثمارية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ، أما بالنسبة لباقي المتغيرات فكانت غير معنوية، وأيضاً بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.088$ مما يعني أن المتغيرات المفسرة التي تظهر معنوية في نموذج الانحدار المقدر من العينة الخاصة بالدراسة تفسر ما مقداره 8.8% من إجمالي التغيرات التي تحدث في الكفاءة الاستثمارية، وهو ما يعني أهمية توقيت إصدار تقرير المراجعة في التأثير على الكفاءة الاستثمارية ويشير ذلك إلى قبول الفرض الأول والذي ينص على يؤثر توقيت إصدار تقرير المراجعة على الكفاءة الاستثمارية.

جدول رقم (٦) نتائج تحليل الانحدار لتوقيت إصدار تقرير المراجعة على الكفاءة الاستثمارية.

المتغيرات	معاملات الانحدار β	قيمة t	الدلالة Sig	VIF
المقدار الثابت	٠,١٤٤	١,٢٢٢	٠,٢٢٥	
توقيت إصدار تقرير المراجعة	٠,١٠٣-	٢,٤٥٨-	***٠,٠٠٥	١,٠٣٧
حجم الشركة	٠,٠٠٩-	٠,٤٦٢-	٠,٦٣٦	١,٣٠٣
الرافعة المالية	٠,٠٠١-	٠,٣٤٥-	٠,٧١٧	١,١٢٩
نوع تقرير المراجعة	٠,١٣٧	١,٣٢٤	٠,٣٦٥	١,١٧٨
إعادة إصدار التقارير المالية	٠,١٦٥	١,٤٥٤	٠,٢١٤	١,٤٧٨
*** دالة عند مستوى معنوية ١٪ حيث (Sig < 0.01)				
*** دالة عند مستوى معنوية ٥٪ حيث (Sig < 0.05)				
*** دالة عند مستوى معنوية ١٠٪ حيث (Sig < 0.10)				
معامل التحديد (R ²) = ٠,٠٨٨		معامل المعدلة (R ²) = ٠,٠٧٢		
قيمة F = ٤,٥٤٢		دلالة اختبار F = ***٠,٠٠٠		
قيمة اختبار Durbin - Watson = ١,٧٤٥				
عدد المشاهدات = ٣٠٥				

النموذج الفرعي الأول من النموذج الثاني : أثر استقلالية لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية:

ويعتمد هذا النموذج علي أن استقلالية لجنة المراجعة يؤثر على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية ، حيث يعرض الجدول رقم (٧) أهم النتائج التي تم التوصل عن طريق تطبيق تحليل الانحدار باستخدام طريقة الإدخال Enter كما يلي:

حيث توضح نتائج تحليل الانحدار في الجدول التالي أن نموذج الانحدار دال احصائياً بناءً على اختبار F حيث بلغت نتيجة الاختبار Sig = 0.00 عند مستوي معنوية ٠,٠٥ ، كما تشير نتائج اختبار T إلى وجود تأثير معنوي سالب لتوقيت إصدار تقرير المراجعة على الكفاءة الاستثمارية، وأيضاً وجود تأثير معنوي للتفاعل بين استقلالية لجنة المراجعة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة على الكفاءة الاستثمارية، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين نوع تقرير المراجعة وبين الكفاءة الاستثمارية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ، أما بالنسبة لباقي المتغيرات فكانت غير معنوية، وأيضاً بلغ معامل التحديد R² = ٠,١٩٧ مما يعني أن المتغيرات المفسرة التي تظهر معنوية في نموذج الانحدار المقدر من العينة الخاصة بالدراسة تفسر ما مقداره ١٩,٧٪ من إجمالي التغيرات التي تحدث في الكفاءة الاستثمارية، وهو ما يعني أهمية استقلالية لجنة المراجعة في التأثير على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية ويشير ذلك إلى قبول الفرض الفرعي الأول من النموذج الثاني والذي ينص على تؤثر استقلالية لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية.

جدول رقم (٧) نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر استقلالية لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية

المتغيرات	معاملات الانحدار β	قيمة t	الدلالة Sig	VIF
المقدار الثابت	٠,١٤٨	١,٢٨٤	٠,١٦٩	
توقيت إصدار تقرير المراجعة	-٠,٣٤٥	-٦,٤٥٧	***٠,٠٠٠	٢,٣٢٢
استقلالية لجنة المراجعة	-٠,٠٠٣	-٠,٩٥٤	٠,٤٤٤	١,١٤٨
التفاعل بين استقلالية لجنة المراجعة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة	٠,٠٤١	٤,٨٤٥	***٠,٠٠٠	٢,٢٢٢
حجم الشركة	-٠,٠٠٩	-٠,٥١٣	٠,٥٤٧	١,٤٥٢
الرافعة المالية	٧,٤٤٥	٠,٠١٤	٠,٩٦١	١,١٤٩
نوع تقرير المراجعة	٠,٩٢	٤,١٤٤	***٠,٠٠٢	١,٦٦
إعادة إصدار التقارير المالية	٠,١٢٤	١,٦٤٥	٠,٢١٥	٢,٤٥١
*** دالة عند مستوى معنوية ١٪ حيث (Sig < 0.01)				
*** دالة عند مستوى معنوية ٥٪ حيث (Sig < 0.05)				
*** دالة عند مستوى معنوية 10٪ حيث (Sig < 0.10)				
معامل التحديد (R ²) = ٠,١٩٧		المعدلة (R ²) = ٠,١٧,٢		
قيمة F = ٨,٢١٤		دلالة اختبار F = ***٠,٠٠٠		
قيمة اختبار Durbin - Watson = ١,٨٦٦				
عدد المشاهدات = ٣٠٥				

النموذج الفرعي الثاني من النموذج الثاني: اثر مستوي الخبرة المالية أو المحاسبية للجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية :

ويعتمد هذا النموذج علي أن مستوي الخبرة المالية أو المحاسبية للجنة المراجعة يؤثر على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية ، حيث يعرض الجدول رقم (٨) أهم النتائج التي تم التوصل عن طريق تطبيق تحليل الانحدار باستخدام طريقة الإدخال Enter كما يلي :

توضح نتائج تحليل الانحدار في الجدول السابق أن نموذج الانحدار دال احصائيا بناء على اختبار F حيث بلغت نتيجة الاختبار = ٠,٠٠ عند مستوي معنوية ٠,٠٥، كما تشير نتائج اختبار T إلى وجود تأثير معنوي سالب لتوقيت إصدار تقرير المراجعة على الكفاءة الاستثمارية، وأيضاً وجود تأثير معنوي للتفاعل بين مستوي الخبرة المالية أو المحاسبية للجنة المراجعة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة على الكفاءة الاستثمارية، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين إعادة إصدار التقارير المالية وبين الكفاءة الاستثمارية عند مستوي معنوية ٠,٠٥، أما بالنسبة لباقي المتغيرات فكانت غير معنوية، وأيضاً بلغ معامل التحديد R² = ٠,٠٨٤ مما يعني أن المتغيرات المفسرة التي تظهر معنوية في نموذج الانحدار المقدر من العينة الخاصة بالدراسة تفسر ما مقداره ٨,٤٪ من إجمالي التغيرات التي تحدث في الكفاءة الاستثمارية، وهو ما يعني أهمية مستوي الخبرة المالية أو المحاسبية للجنة المراجعة

في التأثير على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية ، ويشير ذلك إلى قبول الفرض الفرعي الثاني من النموذج الثاني والذي ينص على: يؤثر مستوي الخبرة المالية أو المحاسبية للجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية.

جدول رقم (٨) نتائج تحليل الانحدار لاختبار اثر مستوي الخبرة المالية أو المحاسبية للجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية

المتغيرات	معاملات الانحدار β	قيمة t	الدلالة Sig	VIF
المقدار الثابت	٠,١٥٤	٠,٨٤٤	٠,٣٢١	
توقيت إصدار تقرير المراجعة	-٠,١٨٤	-٢,٢٤٥	***٠,٠٠١	١,٣٦٥
مستوي الخبرة المالية أو المحاسبية للجنة المراجعة	-٠,٠١٥	-٠,٢٣٥	٠,٦٥٤	١,١٢٤
التفاعل بين مستوي الخبرة المالية أو المحاسبية للجنة المراجعة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة	٠,١٣٣	٣,٥٤٦	**٠,٠٣١	٢,٣٥٤
حجم الشركة	-٠,٠٠٣	-٠,٢٥٤	٠,٨٧٤	١,٢٥٤
الرافعة المالية	-٠,٠٠١	-٠,١٢٤	٠,٦٥٤	١,٢٢٦
نوع تقرير المراجعة	٠,٢٥٦	١,١٢٥	٠,١٢٢	١,١١٩
إعادة إصدار التقارير المالية	٠,١٥٤	٣,٤٦٢	***٠,٠٠١	١,١٧١
*** دالة عند مستوى معنوية ١٪ حيث (Sig < 0.01)				
*** دالة عند مستوى معنوية ٥٪ حيث (Sig < 0.05)				
*** دالة عند مستوى معنوية 10٪ حيث (Sig < 0.10)				
معامل التحديد (R ²) = ٠,٠٨٤		المعدلة (R ²) = ٠,٠٦٠		
قيمة F = ٣,١٥٤		دلالة اختبار F = ***٠,٠٠٠		
قيمة اختبار Durbin - Watson = ١,٨٨٨				
عدد المشاهدات = ٣٠٥				

النموذج الفرعي الثالث من النموذج الثاني: تأثير حجم لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية:

ويعتمد هذا النموذج علي أن حجم لجنة المراجعة تؤثر على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية، حيث يعرض الجدول رقم (٩) أهم النتائج التي تم التوصل عن طريق تطبيق تحليل الانحدار باستخدام طريقة الإدخال Enter كما يلي :

توضح نتائج تحليل الانحدار في الجدول السابق أن نموذج الانحدار دال احصائياً بناءً على اختبار F حيث بلغت نتيجة الاختبار = ٠,٠٠ عند مستوي معنوية ٠,٠٥، كما تشير نتائج اختبار T إلى وجود تأثير معنوي سالب لتوقيت إصدار تقرير المراجعة على الكفاءة الاستثمارية، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين نوع تقرير المراجعة وبين الكفاءة الاستثمارية عند مستوى معنوية ٠,٠٥، أما بالنسبة لباقي المتغيرات فكانت غير معنوية وأيضاً بلغ معامل التحديد $R^2 = ٠,٠٧٧$ مما يعني أن المتغيرات المفسرة التي تظهر معنوية في نموذج الانحدار المقدر من العينة الخاصة بالدراسة تفسر ما مقداره ٧,٧٪ من إجمالي التغيرات التي تحدث في الكفاءة الاستثمارية، ويشير ذلك إلى رفض الفرض الفرعي الثالث من النموذج الثاني والذي ينص على يؤثر حجم لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية.

جدول رقم (٩) نتائج تحليل الانحدار لاختبار اثر حجم لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية:

المتغيرات	معاملات الانحدار β	قيمة t	الدلالة Sig	VIF
المقدار الثابت	٠,١٥٤	١,٦٩٤	٠,٢١٣	
توقيت إصدار تقرير المراجعة	-٠,١٣٣	-٣,٣٢٩	***٠,٠٠١	١,٣٢١
حجم لجنة المراجعة	-٠,٠١٨	-٠,٤٥٤	٠,٥١٩	١,٤٧٥
التفاعل بين حجم لجنة المراجعة وتوقيت إصدار تقرير المراجعة	٠,١٥٥	١,٨٧٤	٠,٠٦٧	١,٥٤٧
حجم الشركة	-٠,٠٠٧	-٠,٥٧٤	٠,٦٣٣	١,٣١١
الرافعة المالية	-٠,٠٠١	-٠,٢١١	٠,٧٤١	١,١٢١
نوع تقرير المراجعة	٠,١٣٣	٣,٧٧٧	***٠,٠٠٠	١,١٦٤
إعادة إصدار التقارير المالية	٠,٠٢٢	١,١٤٥	٠,٣٦٤	١,٣٥٤
*** دالة عند مستوى معنوية ١٪ حيث (Sig < 0.01)				
*** دالة عند مستوى معنوية ٥٪ حيث (Sig < 0.05)				
*** دالة عند مستوى معنوية 10٪ حيث (Sig < 0.10)				
معامل التحديد $(R^2) = ٠,٠٧٧$		المعدلة $(R^2) = ٠,٠٦٥$		
قيمة F = ٤,٢٤٨		دلالة اختبار F = ***٠,٠٠٠		
قيمة اختبار Durbin - Watson = ١,٩٤٧				
عدد المشاهدات = ٣٠٥				

مما سبق نستنتج صحة الفرض الثاني والذي ينص على : تؤثر خصائص لجنة المراجعة (استقلالية لجنة المراجعة ، مستوى الخبرة المالية أو المحاسبية للجنة المراجعة) على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات .

النتائج والتوصيات والتوجهات المستقبلية للبحث :

أولاً – النتائج :

من خلال إستعراض الباحث لأدبيات موضوع البحث ، ورصد متغيراته ، وإستعراض محاوره ، تم رصد مجموعة من النتائج النظرية تمثلت في الآتي :

النتائج النظرية :

- ١- تعد لجان المراجعة أحد الآليات الفاعلة لحوكمة الشركات ، وتتألف من مجموعة من الأعضاء غير التنفيذيين ممن يمتلكون المهارات والخبرات المالية وذلك بحد أدنى ثلاثة أعضاء كشرط لتوافق تشكيل تلك اللجان مع دليل قواعد حوكمة الشركات المصري .
- ٢- تعتبر صفة الاستقلالية التي يجب توافرها في أعضاء لجنة المراجعة من الأمور الهامة التي تساعد تلك اللجنة في أداء مهامها بفعالية ، وذلك نظراً لأن تلك الصفة تعد مؤشراً لتحرر اللجنة من أي ضغوط وقيود قد تمارس عليها من قبل إدارة المنظمة ، علاوة على إنعكاس تلك الصفة بشكل طردي إيجابي على استقلالية المراجع الخارجي وجودة عملية المراجعة ودعم فاعلية الحوكمة .
- ٣- أن عنصر إمام أعضاء لجنة المراجعة بالخبرة المحاسبية والمالية يمكن تلك اللجنة من القيام بفاعلية الدور الرئيسي لها وذلك نظراً لإعتماد الكثير من القضايا المحاسبية على التقدير الشخصي والذي يعتمد على الخبرة الجيدة في مجال عمل طبيعة المنظمة بصفة عامة والخبرة المحاسبية بصفة خاصة ، وتمتد الخبرة الذاتية لأعضاء لجنة المراجعة في توفير قواعد موضوعية لإدارة مصادر البيانات مع مراعاة التحديث المستمر لتلك القواعد للحصول على معلومات صحيحة ومنطقية في التوقيت المناسب .
- ٤- أن عدد اجتماعات اللجنة يتوقف على حجم المنظمة وظروف عمل اللجنة وفي حالة كبر حجم المنظمة ينتج عنه زيادة عمل اللجنة وعقد مزيد من الاجتماعات بالإضافة إلى الإعداد الجيد والكافي لهذه الاجتماعات لإضفاء المزيد من الفاعلية لتلك اللجنة .
- ٥- أن مفهوم الكفاءة الاستثمارية يُعني مدى قدرة إدارة الشركات على الدخول في مجموعة من القنوات الاستثمارية التي يمكن من خلالها تحقيق العوائد المرجوة بالنسبة لمستوى المخاطر التي قد تتعرض لها تلك الشركات ، بالإضافة إلى قدرة إدارة الشركات على السعي نحو التنوع الفعال لمحتوى المحفظة الاستثمارية بما يدعم تحقيق عوائد مستقرة من خلال توزيع المخاطر على أصول استثمارية متعددة.
- ٦- أن نجاح لجنة المراجعة في تحقيق أهدافها وتنفيذ مهامها بدقة ونجاح ينطوي على ما جاء من المسؤوليات السابقة والتي قد تختلف من نشاط إلى آخر طبقاً لرؤية اللجنة ولكن في النهاية يمكن القول أن تلك المسؤوليات تمثل الركيزة الأساسية لأهداف عمل لجنة المراجعة .
- ٧- أن هناك مجموعة من العوامل الإجتماعية والسياسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على توقيت إصدار تقرير المراجعة ، هذا بالإضافة إلى نوع تقرير المراجع يمكن أن يكون له أثر على هذا التوقيت ، كما أن استقلالية مراقب الحسابات ومدى قدرته على إنجاز مهامه وعدم إنشغاله بأعباء أخرى يمكن أن يؤثر على هذا التوقيت ، كما أن مهارة فريق عمل المراجعة ومدى قدرتهم على تطبيق أدوات التكنولوجيا الحديثة في عملية المراجعة يمكن أن يؤثر بشكل كبير على توقيت إصدار المراجعة .

- النتائج العملية :

- ١- أثبتت نتائج التحليل الإحصائي أن معامل التحديد $R^2 = 0.088$ مما يعنى أن المتغيرات المفسرة التي تظهر معنوية في نموذج الانحدار المقدر من العينة الخاصة بالدراسة تفسر ما مقداره 8.8% من إجمالي التغيرات التي تحدث في الكفاءة الاستثمارية، وهو ما يعني أهمية توقيت إصدار تقرير المراجعة في التأثير على الكفاءة الاستثمارية ويشير ذلك إلى قبول الفرض الأول والذي ينص على يؤثر توقيت إصدار تقرير المراجعة على الكفاءة الاستثمارية.
- ٢- أثبتت نتائج التحليل الإحصائي أن معامل التحديد $R^2 = 0.197$ مما يعنى أن المتغيرات المفسرة التي تظهر معنوية في نموذج الانحدار المقدر من العينة الخاصة بالدراسة تفسر ما مقداره 19.7% من إجمالي التغيرات التي تحدث في الكفاءة الاستثمارية، وهو ما يعني أهمية استقلالية لجنة المراجعة في التأثير على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية ويشير ذلك إلى قبول الفرض الفرعي الأول من النموذج الثاني والذي ينص على تؤثر استقلالية لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية.
- ٣- أثبتت نتائج التحليل الإحصائي أن معامل التحديد $R^2 = 0.084$ مما يعنى أن المتغيرات المفسرة التي تظهر معنوية في نموذج الانحدار المقدر من العينة الخاصة بالدراسة تفسر ما مقداره 8.4% من إجمالي التغيرات التي تحدث في الكفاءة الاستثمارية، وهو ما يعني أهمية مستوي الخبرة المالية أو المحاسبية للجنة المراجعة في التأثير على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية، ويشير ذلك إلى قبول الفرض الفرعي الثاني من النموذج الثاني والذي ينص على: يؤثر مستوي الخبرة المالية أو المحاسبية للجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية.
- ٤- أثبتت نتائج التحليل الإحصائي أن معامل التحديد $R^2 = 0.077$ مما يعنى أن المتغيرات المفسرة التي تظهر معنوية في نموذج الانحدار المقدر من العينة الخاصة بالدراسة تفسر ما مقداره 7.7% من إجمالي التغيرات التي تحدث في الكفاءة الاستثمارية، ويشير ذلك إلى رفض الفرض الفرعي الثالث من النموذج الثاني والذي ينص على يؤثر حجم لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية.

ثانياً – التوصيات :

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في كل من البحث النظرية والعملية ، يوصى الباحث بما يلي :

- ١- توصي الدراسة بزيادة عدد الأعضاء المستقلين في لجنة المراجعة للرفع من كفاءة وفعالية عمل اللجنة ، والعمل على وضع تعريف محدد للخبرة المالية لدى أعضاء اللجنة لما له تأثير على تفعيل أعمال اللجنة وإرساء قواعد الحوكمة .
- ٢- ضرورة تبني جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية صياغة معيار مصري يتعلق بالتغيرات التي يمكن أن تؤثر على توقيت إصدار تقرير المراجعة .

- ٣- توعية مجالس إدارات الشركات بأهمية الكفاءة الاستثمارية والعمل الدائم نحو الوقوف على المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على تلك الكفاءة .
- ٤- توجيه الفكر المحاسبي لإجراء مزيد من الدراسات التي من شأنها تقديم تفسيرات إضافية بشأن أثر خصائص لجنة المراجعة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات .

ثالثاً – التوجهات المستقبلية للبحث :

في ضوء أهداف ومشكلة هذا البحث وما إنتهى إليه من نتائج وتوصيات يمكن للباحث عرض أهم مجالات البحث المقترحة على النحو التالي :

- ١- أثر خصائص لجنة المراجعة على العلاقة بين تعقد التقارير المالية والكفاءة الاستثمارية للشركات .
- ٢- أثر خصائص لجنة المراجعة وخصائص مجلس الإدارة على العلاقة بين توقيت إصدار تقرير المراجعة والكفاءة الاستثمارية للشركات .
- ٣- أثر خصائص لجنة المراجعة على العلاقة بين إستراتيجية الأعمال وتوقيت إصدار تقرير المراجعة .
- ٤- أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة الإفصاح المستدام لدى الشركات .

قائمة المراجع :

أولاً – المراجع العربية :

- ١- اليردوني ، ناريمان إسماعيل أحمد ، (٢٠٢٣) ، "قياس أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين تعقد التقارير المالية وكفاءة الاستثمار" (دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد ٥٣ ، العدد ١ .
- ٢- الدليل المصري لحوكمة الشركات ، (٢٠١٦) ، مركز المديرين المصريين ، الهيئة العامة للرقابة المالية ، جمهورية مصر العربية ، الإصدار الثالث .
- ٣- دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات ، (٢٠١١) ، مركز المديرين المصريين ، وزارة الاستثمار ، جمهورية مصر العربية ، الإصدار الثاني .
- ٤- السيد، محمد صابر حمودة ، (٢٠١٨) ، "أثر جودة المراجعة الخارجية على فترة تأخير تقرير المراجع – دراسة تطبيقية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول.
- ٥- الشواربي ، محمد عبد المنعم ، (٢٠١٨) ، "دور دوران أعضاء لجان المراجعة في تحقيق فعالية لجنة المراجعة وأثر ذلك على أتعاب المراجعة الخارجية" ، مجلة الفكر المحاسبي ، جامعة عين شمس ، المجلد ٢٢ ، العدد ٧ .
- ٦- صالح ، محمد ، ويحي ، على مشيب ، ومريع ، مربع سعد ، (٢٠٢٢) ، "أثر خصائص لجنة المراجعة على توقيت إصدار تقرير مراجع الحسابات : دراسة تطبيقية على الشركات السعودية" ، المجلة العربية للإدارة ، مجلد ٤٢ ، عدد ٣ .
- ٧- الصيرفي، أسماء أحمد ، (٢٠١٧) ، "نحو تفسير منطقي لفترة تأخير تقرير مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة - دراسة تطبيقية" ، مقارنة مجلة المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة بنى سويف، العدد الثاني .
- ٨- الطحان ، محمد إبراهيم ، ونخال أيمن محمد صبري ، (٢٠٢٠) ، "أثر هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية" ، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة ، كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ ، المجلد ٦ ، العدد ١٠ .
- ٩- علي ، عبد الوهاب نصر ، و خليل ، هاني ، وفوزي ، محمد ، (٢٠١٧) ، "أساسيات المراجعة الخارجية وفقاً لمعايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية" ، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية .
- ١٠- محمد ، أحمد سليم ، (٢٠٢١) ، "قياس تأثير الكفاءة الاستثمارية على تأخر توقيت إصدار تقرير المراجعة" (دراسة تطبيقية على الشركات المصرية غير المالية المقيدة بالبورصة) ، مجلة الفكر المحاسبي ، قسم المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد ٢٥ ، العدد ٢ .
- ١١- مطاوع ، أحمد كمال ، (٢٠١٩) ، "أثر خصائص لجنة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة على فترة تأخر تقرير مراقب الحسابات (دراسة تطبيقية)" ، مجلة الفكر المحاسبي ، جامعة عين شمس ، المجلد ٢٣ ، العدد ٢ .

- ١٢- منصور ، أشرف محمد ، (٢٠٢١) ، "مدى إنعكاس جودة المراجعة المدركة على كفاءة الاستثمار : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية ، ٢ (٢) .
- ١٣- نويجي ، حازم محفوظ ، (٢٠١٧) ، "أثر خصائص لجنة المراجعة على قيمة الشركة (دراسة تطبيقية على لشركات غير المالية المقيدة بالبورصة)" ، مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة – جامعة طنطا ، المجلد ٣٧ ، العدد ٤ .
- ١٤- هيئة السوق المالية السعودية ، (٢٠١٦) ، تعديل فترة إعلان القوائم المالية الأولية والسنوية ، المملكة العربية السعودية .
- ١٥- الهيئة العامة للرقابة المالية ، (٢٠١٩) ، قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وفقاً لقرار مجلس إدار الهيئة رقم (١١) لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته .
- ١٦- الوكيل ، حسام السعيد ، (٢٠٢٠) ، "أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على توقيت إصدار تقرير المراجعة في بيئة الممارسة المهنية المصرية" (دراسة تطبيقية) ، مجلة الفكر المحاسبي ، قسم المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد ٢٤ ، العدد ٢ .

ثانياً – المراجع الأجنبية :

- 1- Abad, C., and Bravo, F. (2018). Audit committee accounting expertise and forward-looking disclosures: A study of the US companies. Management Research Review, 41 (2) .
- 2- Abernathy, J., M. Barnes, C. Stefaniak and A. Weisbarth, (2021). "An International Perspective on Audit Report Lag: A Synthesis of the Literature and Opportunities for Future Research." International Journal of Auditing 21(1) .
- 3- Aldoseri, M., N. Hassan, and M. Melegy, (2021). "Audit committee quality and audit report lag: the role of mandatory adoption of IFRS in Saudi companies." Accounting 7(1).
- 4- Almaqoushi, W. and R. Powell. (2017). Audit Committee Quality Indices, Firm value, Internal Control and Financial Reporting Quality. European Financial Management 23(2) .
- 5- Assad, N., and D. M. Alshurideh, (2020). "Financial Reporting Quality, Audit Quality, and Investment Efficiency: Evidence from GCC Economies." Waffenund Kostumkunde 11(3) .
- 6- Azizan, Sarini, (2019), "Ceo's Gender, Power, Ownership: Roles on Audit Report Lag", Management & Accounting Review, Vol. 18, No. 2.
- 7- Biddle, G. C., G. Hilary and R. S.Verdi. (2009). How does financial reporting quality relate to investment efficiency? Journal of accounting and economics. 48(2).

-
-
- 8- Boshoff, C.W.H. and Wesson, N. (2019), "A comparison of quartile calculation methods to measure audit report lag", Management Dynamics, Vol. 28, No. 2 .
 - 9- Brennan, N., and C. Kirwan . (2016). Audit committees: practices, practitioners and praxis of governance. Accounting, Auditing & Accountability Journal, 28 .
 - 10- Chang, H. and Yong, S. (2015)," The Effect of Audit Report Lag and Management Discretionary Report Lag on Analyst Forecasts: Evidence from Korea", Investment Management and Financial Innovations, Vol. 12, No.1
 - 11- Chen, F., O.-K. Hope, Q. Li and X. Wang, (2011). "Financial Reporting Quality and Investment Efficiency of Private Firms in Emerging Markets." The Accounting Review 86(4)
 - 12- Choi, J., and Park, H. J. (2021), "Business strategy and audit efforts focusing on audit report lags: an empirical study in Korea", The Journal of Asian Finance, Economics and Business, Vol. 8, No. 7.
 - 13- Chou,T.K and A.D.Buchdadi .(2019). Independent Board,Audit Committee, Risk Committee, the Meeting Attendance level and Its Impact on the Performance: A Study of Listed Banks in Indonesia. International Journal of Business Administration 8 (3).
 - 14- Dao, M. and Pham, T. (2018). "Audit Tenure, Auditor Specialization and Audit Report Lag", Managerial Auditing Journal, Vol.29, No.6 .
 - 15- Elberry, N. and K. Hussainey (2020). "Does corporate investment efficiency affect corporate disclosure practices?" Journal of Applied Accounting Research 21(2) .
 - 16- Gabriela Z . (2014). The Audit Committee Characteristics and Firm Performance: Evidence from the UK ,ECONOMIAE GESTA.
 - 17- Gan, H. (2019). "Does CEO managerial ability matter? Evidence from corporate investment efficiency." Review of Quantitative Finance and Accounting 52(4) .
 - 18- Ghafran, C and Yasmin, S, (2018), Audit Committee Chair Financial Reporting : Timeliness A Focus on Financial Experiential and Monitoring International Journal of Auditing 22 (1) .
 - 19- Habib, A., and H. J. Huang, (2019). "Abnormally long audit report lags and future stock price crash risk: evidence from China." International Journal of Managerial Finance 15(4) .

-
-
- 20- Habib, A., M. B. U. Bhuiyan, H. J. Huang and M. S. Miah, (2019). "Determinants of audit report lag: A metaanalysis." International Journal of Auditing 23(1).
 - 21- Hassan, Yousef Mohammed, (2016), "Determinants of Audit Report Lag: Evidence from Palestine", Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol. 6, No. 1.
 - 22- Joshi, P. and AL-Bastaki, H. (2022), " Determinants of Audit Fees: Evidence from the Companies Listed in Bahrain, International Journal of Accounting, Vol. 4, No. 2.
 - 23- Juwita, Ratna, T, Sutrisno and Hariadi, Bambang (2020), "Influence of Audit Committee and Internal Audit on Audit Report Lag: Size of Public Accounting Firm as a Moderating Variable", International Journal of Research in Business & Social Science", Vol. 9, No. 1.
 - 24- Khan,A., Muttakin M., (2020), " Determinants of Corporate Social Disclosure Empirical Evidenced in Accounting Incorporating Advances In International Accounting ,Vol 30.
 - 25- Khlif,H., and K. Samaha . (2016) . Audit committee activity and internal control quality In Egypt, Does external auditor's size matter ?. Managerial Auditing Journal 31 (3) .
 - 26- Khoufi, N. and Khoufi, W. (2018),"An Empirical Examination of the Determinants of Audit Report Delay in France", Managerial Auditing Journal, Vol. 33, No. 8/9.
 - 27- Kim, D. and Son, M. (2014), " The Association between Earnings News and The Timing of Annual Earnings Announcements", Global Business & Finance Review, Vol. 19, No. 2.
 - 28- Ilennox,C.S., (2022), "'opinion shopping ,Audit firm Dismissals, and Audit Committees 'Hong Kong university of science and technology, ssrn electronic Journal.
 - 29- Linhares, F. S., F. M. D. Costa and A. X. Beiruth. (2018). Earnings management and investment efficiency. Review of Business Management. 20(2) .
 - 30- Madi, H.,(2014). The impact of audit committee characteristics on corporate voluntary disclosure. Procedia-Social and Behavioral Sciences .
 - 31- Majeed, M. A., X. Zhang and M. Umar. (2018). Impact of investment efficiency on cost of equity: evidence from China. Journal of Asia Business Studies. 12 (1) .

-
-
- 32- Malik, M., (2014), Audit Committee Composition and Effectiveness: A Review of Post- SOX Literature, Journal of Management Control, 25 (2) .
- 33- Menshawy, I. M., R. Basiruddin, N.-A. Mohd-Zamil and K. Hussainey, (2021). "Strive towards investment efficiency among Egyptian companies: Do board characteristics and information asymmetry matter?" International Journal of Finance & Economics 26(1) .
- 34- Moghaddam, M. B., H. Jokar, K. Shamsaldini and S. H. Nejad, (2020). "Audit Quality Moderating Effects on the relation between Accounting Information Quality and Investment Efficiency." Empirical Research in Accounting 9(4).
- 35- Mouna, A. and Anis, J. (2013), "Financial Reporting Delay and Corporate Governance: Evidence from Tunisia", International Journal of Information, Business and Management, Vol. 5, No.4.
- 36- Park, S., I. Kim, and W. Kim, (2017). "Investment Efficiency Between Listed and Unlisted Firms, And Big 4 Audit Firms' Effect: Evidence from Korea." Journal of Applied Business Research (JABR) 33 .
- 37- Pizzini, Mina, Lin, Shu and Ziegenfuss, Douglas, (2015), "The Impact of Internal Audit Function Quality and Contribution on Audit Delay", Auditing: A Journal of Practice & Theory, Vol. 34, No.1.
- 38- Pranata, G. and F. K. Fitriyah, (2020). "The Effect of Financial Reporting Quality and Capital Structure on Investment Efficiency in Listed Manufacturing Companies." Journal of Accounting Auditing and Business 3(1) .
- 39- Raweh, N. A. M, Kamardin.; H, and Malik Malek, M , (2019), "Audit Committee Characteristics and Audit Report Lag: Evidence From Oma" International Journal of Accounting and Financial Reporting, 9 (1) .
- 40- Rusmin, R. and John, E. (2017),"Audit Quality and Audit Report Lag: Case of Indonesian Listed Companies", Asian Review of Accounting., Vol. 25, No. 2 .
- 41- Salehi, M., and Shirazi, M. (2016). Audit committee impact on the quality of financial reporting and disclosure: Evidence from the tehran stock exchange. Management Research Review, 39(12).
- 42- Securities and Exchange Commission (SEC), (2013) "Acceleration of Periodic Report Filing Dates and Disclosure Concerning Website

Access to Reports", available at <http://www.sec.gov/rules/final/33-8128.htm>.

- 43- Shagerdi, A. G., A. Mahdavi-pour, R. Jahanshiri, A. T. Baghdar and M. S. G. Shagerdi (2020). "Investment Efficiency and Audit Fee from the Perspective of the Role of Financial Distress." European Research Studies Journal 23(1) .
- 44- Shahzad, F., I. U. Rehman. W. Hanif, G. A. Asim and M. H. Baig. (2019). The influence of financial reporting quality and Audit quality on investment efficiency: Evidence from Pakistan. International Journal of Accounting & Information management. 27(4).
- 45- Soliman, W. (2020). "Investigating the effect of corporate governance on audit quality and its impact on investment efficiency." Investment Management and Financial Innovations 17(3) .
- 46- Suarez, J. A., E. C. García , C. Méndez , and C. R. Gutiérrez . (2013). The effectiveness of the audit committee in Spain: implications of its existence on the auditor's opinion. Journal of the Spanish Economic Association, 4.
- 47- Sultana, N; Singh, H and Van Der Zahn. J. L. W.M, (2019), "Audit Committee Characteristics and Audit Report Lag", International Journal of Auditing, 19 (2) .
- 48- Tuan, M.G., and K. Tarihi, (2016), the Association between Audit Committee Characteristics and Accounting Conservatism: Evidence from Borsa Istanbul. Accounting and Auditing Review (47).
- 49- Van der Zahn, M., ling and Meicong, M., (2021), " Exploration of the association between audit committee effectiveness and sustainability reporting during disclosure regime change .Available at SSRN electronic journal .
- 50- Zgarni, I., Hlioui, K. and Zehri, F. (2016), "Effective Audit Committee, Audit Quality and Earnings Management: Evidence from Tunisia", Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol. 6, No. 2.

**The Effect of Audit Committee Characteristics on the Relationship
between the Timing of Issuing the Audit Report and Companies'
Investment Efficiency**

(An Empirical Study)

Abstract :

The current study is considered a scientific addition to the literature of accounting thought by providing new evidence in the Egyptian business environment about the impact of the characteristics of the audit committee on the relationship between the timing of issuing the audit report and the investment efficiency of companies.

Objective: To measure the effect of the characteristics of the audit committee on the relationship between the timing of issuing the audit report and the investment efficiency of companies.

Design and Methodology: The researcher relied on the content analysis method to examine the financial reports of a sample consisting of (58) companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period from (2017-2023). The sample views amounted to 305 views for the purpose of testing the research hypotheses.

Results and Recommendations: The results indicate that there is a significant positive effect of the timing of issuing the audit report on investment efficiency in light of the characteristics of the audit committee. This indicates acceptance of the research hypotheses, as the first hypothesis stated: "The timing of issuing the audit report affects the investment efficiency of non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange." The second hypothesis: "The characteristics of the audit committee affect the relationship between the timing of issuing the audit report and the investment efficiency of companies." Based on that, the researcher recommended a set of recommendations, the most important of which were: Raising companies' boards of directors' awareness of the importance of investment efficiency and constant work towards identifying the variables that can affect that. Efficiency. The study also recommended increasing the number of independent members in the Audit Committee to

increase the efficiency and effectiveness of the committee's work, and working to develop a specific definition of the financial expertise of committee members, as it has an impact on activating the committee's work and establishing governance rules.

Originality and Scientific Addition: The research is considered one of the important Arab studies that addressed the impact of the characteristics of the audit committee on the relationship between the timing of issuing the audit report and the investment efficiency of companies, in addition to providing practical evidence from the Egyptian environment in light of the interests of the concerned parties, which may contribute to supporting and enhancing the vision of accounting. And review in this regard.

Key Words: Characteristics of the Audit Committee - Timing of Issuing the Audit Report - Investment Efficiency.